بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة عمان العربية

للدراسات العليا

الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات الإقراض المصرفي

إعداد

محمد رفيق مصطفى عثامنة

إشراف

الدكتور محمد مجيد سليم

قدمت

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في المحاسبة

كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا

٢٠٠٥

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

التفويض

أنا محمد رفيق مصطفى عثامنة أفوض جامعة عمان العربية للدراسات العليا بتزويد نسخ من أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم : محمد رفيق عثامنة

التوقيع :

التاريخ : 1-4-2006

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بعنوان "الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات الإقراض المصرفي"

وأجيزت بتاريخ :

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
١- الأستاذ الدكتور نعيم دهمش(رئيساً)	
٢- الدكتور محمد مجيد سليم(المشرف)	
٣- الدكتور أحمد الظاهر-الجامعة الأردنية	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي ألهمني هذا الطموح وسدد خطاي

وأتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان إلى الدكتور محمد مجيد سليم على عنايته

وإشرافه على

هذه الرسالة ،حيث كان لتوجيهاته وإرشاداته عظيم الأثر في إنجاز هذه الرسالة

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء هيئة التدريس في جامعة عمان العربية

للدراسات العليا

الذين أكرموني بمعرفتهم وخبرتهم ، وإلى الأساتذة اعضاء لجنة المناقشة الكرام

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى موظفي أقسام التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية

العاملة

في الأردن ، الذين قدموا لي التسهيلات بكل اهتمام وموضوعية لإتمام هذه الدراسة

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

إلى ثرى تراب وطني وحنين طفولتي ..... فلسطين الحبيبة

إلى ذاك الجبل الذي علمني الصمود ... أبي الحبيب

إلى تلك العيون التي أنارت ظلمتى ... أمي الحبيبة

إلى أغلى الأحباب .... إخوتي الدكتور علاء وبهاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات ..... و
فهرس الجداول ..... ح
فهرس الأشكال ..... ط
ملخص الدراسة ..... ي
Abstract ..... ل
الفصل الأول مدخل إلى الدراسة ١
١,١.مقدمة: ٢
١-٢ مشكلة الدراسة: ٢
١-٣ فرضيات الدراسة: ٤
١-٤ التعريفات الإجرائية: ٥
١-٥ الدراسات السابقة: ٦
أولاً: الدراسات العربية: ٦
ثانياً: الدراسات الأجنبية: ١٢
١-٦ ما يميز هذه الدراسة عن غيرها ١٤
١-٧ محددات الدراسة: ١٥
الفصل الثاني الإطار العام للإفصاح المحاسبي والإقراض المصرفي ١٦
٢-١ المقدمة ١٧
٢-٢ ماهية الإفصاح المحاسبي ١٧
٢-٣ أهمية الإفصاح المحاسبي ١٨
٢-٤ المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي ٢٠
٢-٤-١ المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية ٢٠
٢-٤-٢ أغراض استخدام المعلومات المحاسبية ٢١
٢-٤-٣ طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الافصاح عنها ٢٢
٢-٤-٤ أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ٢٤
٢-٤-٥ توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ٢٦
٢-٥ الإفصاح المحاسبي والأهمية النسبية ٢٦
٢-٦ المعلومات المحاسبية والإقراض المصرفي ٢٧
الفصل الثالث القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية ٣٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-١ المقدمة ٣١
٣-٢ أهداف إعداد ونشر التقارير المالية..... ٣١
٣-٣ العناصر الرئيسية لقائمة المركز المالي..... ٣٢
٣-٤ العناصر الرئيسية لقائمة الدخل..... ٣٥
٣-٥ العناصر الرئيسية لقائمة التدفقات النقدية..... ٣٦
٣-٦ السياسات المحاسبية والملاحظات على الحسابات..... ٣٧
الفصل الرابع تحليل النتائج واختبار الفرضيات ٤١
٤-١ المقدمة ٤٢
٤-٢ مجتمع الدراسة وعينتها..... ٤٢
٤-٣ أساليب جمع البيانات ومصادرها ٤٢
٤-٤ التصميم الإحصائي للدراسة وتحليل البيانات ٤٥
أولاً: أساليب إحصائية وصفية:..... ٤٥
ثانياً: الإحصاء الإستدلالي..... ٤٥
٤-٥ خصائص عينة الدراسة:..... ٤٦
٤-٦ الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات الإقراض المصرفي..... ٤٨
٤-٧ التحليل الإحصائي للبيانات وإختبار فرضيات الدراسة:..... ٥٤
أولاً: الفرضية الأولى:..... ٥٤
ثانياً: الفرضية الثانية:..... ٥٦
ثالثاً: الفرضية الثالثة: ٥٨
رابعاً: الفرضية الرابعة: ٦٠
الفصل الخامس النتائج والتوصيات ٦٤
٥-١ النتائج..... ٦٥
٥-٢ التوصيات:..... ٧٣
المراجع..... ٧٤
أولاً:المراجع العربية..... ٧٤
ثانياً : المراجع الأجنبية..... ٧٦
الملاحق ٧٩
Abstract..... ٨٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

الجدول	البيان الصفحة	رقم
١ المؤهل العلمي لعينة الدراسة ٦٧- ٤		
٢ التخصص العلمي لعينة الدراسة ٦٨- ٤		
٣ عدد سنوات الخبرة لعينة الدراسة ٦٩- ٤		
٤ الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة المركز المالي من وجهة- ٤		
نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي		
	٧١	
٥ الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة الدخل من وجهة نظر- ٤		
متخذي قرارات الإقراض المصرفي		
	٧٢	
٦ الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية من وجهة- ٤		
نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي		
	٧٣	
٧ الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في الملاحظات على الحسابات من- ٤		
وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي		
	٧٤	
٨ قيم الاهمية النسبية لبنود قائمة المركز المالي لدى متخذي قرارات- ٤		
الاقراض المصرفي.		
	٧٧	
٩ قيم الاهمية النسبية لبنود قائمة الدخل لدى متخذي قرارات الاقراض- ٤		
المصرفي.		
	٧٩	
١٠ قيم الاهمية النسبية لبنود قائمة التدفقات النقدية لدى متخذي قرارات- ٤		
الاقراض المصرفي.		
	٨١	
١١ قيم الاهمية النسبية لبنود الملاحظات على الحسابات لدى متخذي قرارات- ٤		
الاقراض المصرفي.		
	٨٣	
١ ترتيب بنود الإفصاح في قائمة المركز المالي حسب درجة أهميتها- ٥		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالنسبة لمتخذي قرارات الإقراض المصرفي ٨٨
٨٨
٢ ترتيب بنود الإفصاح في قائمة الدخل حسب درجة أهميتها بالنسبة- ٥
لمتخذي قرارات الإقراض المصرفي
٥- أهميتها درجة حسب النقدية التدفقات قائمة في الإفصاح بنود ٩٠ ترتيب
المصرفي الإقراض قرارات لمتخذي بالنسبة ٩٢
٥- أهميتها درجة حسب الحسابات على الملاحظات في الإفصاح بنود ترتيب ٤
بالنسبة لمتخذي قرارات الإقراض المصرفي

فهرس الأشكال

رقم الشكل	البيان	الصفحة
١-١	نموذج الدراسة .	٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص الدراسة

الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات الإقراض المصرفي

إعداد

محمد رفيق عثامنة

بإشراف الدكتور

محمد مجيد سليم

سعت هذه الدراسة لتعرف واقع الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لمنشآت الأعمال وذلك لغايات الاقتراض من المصارف التجارية العاملة في الأردن، من حيث أهمية تلك البنود ومدى ملاءمتها لقرارات الإقراض وذلك من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

١- تحديد الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة المركز المالي وذلك من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي.

٢- تحديد الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة الدخل وذلك من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي .

٣- تحديد الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية وذلك من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي .

٤- تحديد الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في الملاحظات على الحسابات وذلك من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي.

ولتحقيق هذه الأهداف قام الباحث بإعداد استبانة تتكون من (٤٥) سؤالاً شملت فقرات البيانات المالية الأربعة(قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية والملاحظات على الحسابات).

وقد تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة، المكونة من البنوك التجارية الأردنية وتحديداً في أقسام التسهيلات الائتمانية لتلك البنوك. وقد تم استخدام بعض المقاييس الإحصائية الاستدلالية مثل تحليل الانحدار المتعدد وذلك لبيان مقدار الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في القوائم المالية الواردة في الاستبانة بالنسبة لمتخذي قرارات الإقراض المصرفي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى أساليب إحصائية وصفية أخرى.

وقد توصل الباحث كمحصلة لنتائج الدراسة واختبار الفرضيات إلى ما يلي:

١- تعد بنود الإفصـــاح المتعلقة بقائمة المركز المالي مهمة جداً في قرارات الإقراض المصرـــفي، وكان أهم هذه البنود تحديد تاريخ الميزانية أو الفترة التي تغطيها القائمة.

٢- تراوحـت البنود المتعلقـة بقائمة الدخل بين المهم والمهم جداً في قرارات الإقراض المصرـــفي، وكانت الفقرة عرض المبيعات الصافية الأهم نسبياً بين تلك الفقرات.

٣- تراوحـت الفقرات المتعلقـة بقـائمـة التـدفقـات النقـديـة بين المهم والمهم جداً في قرارات الإقراض المصرـفي، وكانت الفقرة الإفصاح عن المدفوعات والمقبوضات النقدية من الأنشطة التشغيلية الأهم نسبياً بين تلك الفقرات.

٤- تراوحت بنود الإفصـــاح المتعلقة بالملاحظات على الحســـابات بين المهم والمهم جداً وكانت الفقرة الإفصاح عن نوع المنشأة وطبيعة عملها الأهم نسبياً بين تلك الفقرات.

٥- يوجـد اختلاف في الأهمية النســـبية للبنود المفصـــح عنها في القوائم المالية، وذلك من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي

وقد خلص الباحث إلى عدد من التوصيات منها الدعوة لزيادة الخبرات العملية لموظفي الإقراض المصرفي، وكذلك زيادة التركيز على قائمة التدفقات النقدية في الجانبين العلمي والعملي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Relative Importance for Accounting Disclosure Provisions in Banking Loan Resolutions.

Prepared by:

Mohammad Rafeeq Athamneh

Supervised By:

Dr.Mohammad Majeed Saleem

Abstract

This study seeks to identify the Accounting Disclosure actuality in the financial statements for the acts establishments purposing to loan from the commercial banks working at Jordan, from the importance of those provisions and the range of its fitting to the loan resolutions in view of the decision-makers of the banking loans.

The study aimed at achieving Identifying the relative importance of the stated provisions in the Balance-Sheet, Income statement, Cash Flow statement and the notes on accounts from the view points of the decision-makers of the banking loans.

For fulfilling these objectives, the researcher prepared the questionnaire constituted from (٤٥) questions including the four statements paragraphs (Balance-Sheet, Income Statement, Cash Flow Statement, and the Notes on Accounts).

The questionnaire has been distributed on the Case Sample constituted from the commercial banks of Jordan, specially the Credit Facilities Departments of those banks, using some deductive statistic standards as the multiple descending analysis for demonstrating the relative importance for the banks which has been stated by the financial statements mentioned in the questionnaire according to the decision-makers of the banking loans, furthermore; other descriptive

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

statistic approaches.

The researcher reached to the study results and hypothesis testing as follows:

١ – The statement provisions related to the Balance-Sheet are considered as important elements in the banking loan resolutions, the most important provision was the

identification of the date of Balance-Sheet or the period which covers it.

٢ - The provisions related the income statements ranging between the important and very important in the banking loans resolutions, and the paragraph of Net Sales representation was the most relative in those paragraphs.

٣ – The paragraphs related to the cash flow paragraphs ranging between the important and very important in the banking loan resolutions and the paragraph "Disclosing the cash payments and received from the operational activities was the most relative between those paragraphs.

٤ – The disclosure provision related to the notes on account ranging between the important and very important and the paragraph of disclosure about the establishment and its work nature was the most relative between those paragraphs.

٥ – There is difference in the relative importance for the disclosed provision in the financial statement from the view points of the decision-makers of the banking loans.

The researcher has reached up to some of recommendations such as the claiming for practical experience of the banking loan staff , as well as for paying the attention on the cash flow statement in both sides : Scientific and Practical .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول
مدخل إلى الدراسة

١-١ المقدمة

١-٢ مشكلة الدراسة

١-٣ فرضيات الدراسة

١-٤ التعريفات الإجرائية

١-٥ الدراسات السابقة

١-٦ محددات الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

مدخل إلى الدراسة

١,١.مقدمة:

تعد القوائم المالية الختامية المصدَّرة من قبل الوحدة المحاسبية من أهم المؤشرات للحكم على سلامة وضعها المالي، ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وبالتالي فإن هذه البيانات تساعد في اتخاذ القرارات المختلفة من قبل المستفيدين منها على اختلاف وتباين غاياتهم.

والقوائم المالية وسائل رسمية منتظمة لإيصال المعلومات، بما في ذلك الإيضاحات، والملاحظات، والجداول المرفقة بها، والتي تعد جزءاً لا يتجزأ منها، وتشمل القوائم المالية المطلوب نشرها بموجب معايير المحاسبة الدولية التي تطلب هيئة الأوراق المالية في الأردن تطبيقها على الشركات المساهمة ما يلي: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة حقوق المساهمين والإفصاحات والملاحظات على الحسابات. وهي ضرورية في اتخاذ قرارات عديدة منها قرارات الإقراض وما يشابهها من القرارات.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية المعلومات التي توفرها التقارير المالية التي يعتمد عليها مستخدمو التقارير المالية، خاصة متخذي قرارات الإقراض المصرفي، وبالتالي إن نجاح قرار الإقراض يعتمد على توافر المعلومات اللازمة لمتخذي قرارات الإقراض التي تمكنهم من اتخاذ القرار المناسب، ويمكن الحصول على الكثير من هذه المعلومات من خلال القوائم المالية المنشورة من قبل الوحدة المحاسبية.

ترمي الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- بيان الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة المركز المالي في قرارات الإقراض المصرفي.
- بيان الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة الدخل في قرارات الإقراض المصرفي.
- بيان الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية في قرارات الإقراض المصرفي.
- بيان الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في الملاحظات على الحسابات في قرارات الإقراض المصرفي.

١-٢ مشكلة الدراسة:

تعد خاصية الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في القوائم المالية لمنشآت الأعمال الخاصية الحاكمة لكافة الخصائص النوعية للقوائم المالية، وبما أن خاصية الأهمية النسبية هي التي تحدد أهمية أو عدم أهمية المعلومات، فإن دمج المعلومات الهامة مع المعلومات غير الهامة يقلل من فائدة المعلومات ويؤدي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى تضليل متخذي قرارات الإقراض في اتخاذ قراراتهم الرشيدة.

يسعى الباحث في هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية التي تمثل عناصر مشكلة الدراسة:

١- ما الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة المركز المالي بالنسبة لمتخذي قرارات الإقراض المصرفي؟

٢- ما الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة الدخل بالنسبة لمتخذي قرارات الإقراض المصرفي؟

٣- ما الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية بالنسبة لمتخذي قرارات الاقراض المصرفي؟

٤- ما الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في الملاحظات على الحسابات بالنسبة لمتخذي قرارات الإقراض المصرفي؟

يرى الباحث أن الأمر يتطلب مزيداً من الدراسة المستفيضة وذلك للأهمية القصوى التي يحتلها الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية والأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في تلك القوائم لدى متخذي قرارات الإقراض، حيث ينصب الجزء التطبيقي من هذه الدراسة على قطاع البنوك التجارية تحديداً في قسم التسهيلات الائتمانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والشكل التالي يوضح نموذج الدراسة:

المتغيرات المستقلة المتغير التابع

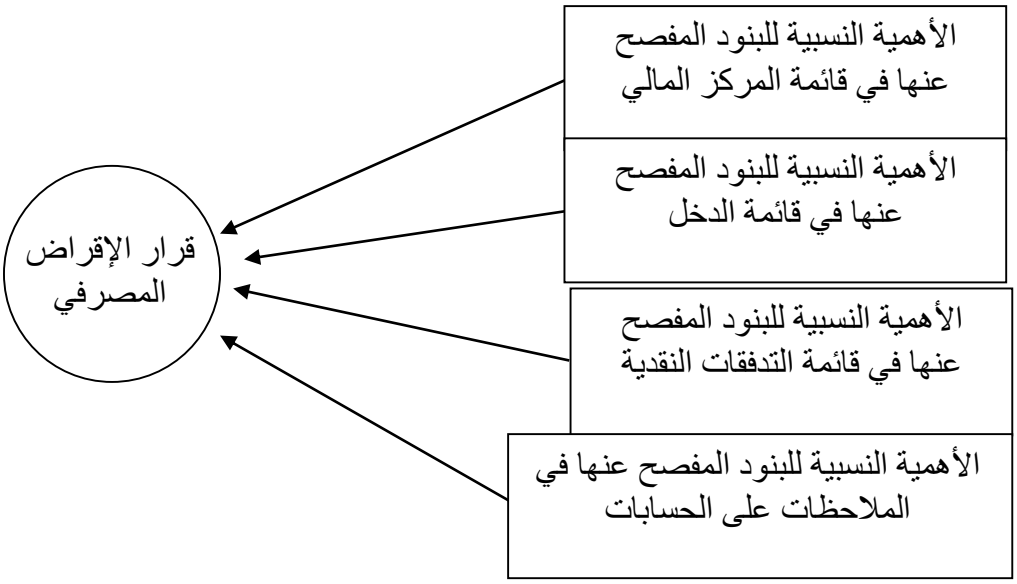

الشكل رقم (١-١)

يمثل هذا النموذج متغيرات الدراسة المكونة من المتغير التابع المتمثل بقرار الإقراض المصرفي والمتغيرات المستقلة المتمثلة في الآتي:

١- الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة المركز المالي .

٢- الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة الدخل.

٣- الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدي.

٤- الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في الملاحظات على الحسابات.

١-٣ فرضيات الدراسة:

استناداً إلى ما سبق فإن الباحث يطرح الفرضيات العدمية التالية:

- **الفرضية الأولى:**

"هناك اختلاف في الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة المركز المالي بالنسبة لمتخذي قرارات الإقراض المصرفي".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الفرضية الثانية:**

" هناك اختلاف في الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة الدخل بالنسبة لمتخذي قرارات الإقراض المصرفي ".

- **الفرضية الثالثة:**

" هناك اختلاف في الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية بالنسبة لمتخذي قرارات الإقراض المصرفي ".

- **الفرضية الرابعة:**

" هناك اختلاف في الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في الملاحظات على الحسابات بالنسبة لمتخذي قرارات الإقراض المصرفي ".

١-٤ التعريفات الإجرائية:

١- البنك التجاري: هو ذلك البنك الذي تتمثل وظيفته الرئيسية في قبول الودائع ومنح القروض، ويقدم خدمات مالية أخرى مثل: بيع وشراء العملات الأجنبية، والسندات المالية وقبول وخصم الكمبيالات وإصدار الكفالات والحوالات الصادرة والواردة والاعتمادات الصادرة-الواردة.

٢- القوائم المالية: وهي القوائم التي يقصد بها تزويد معلومات مفيدة ضرورية تتصف بأنها ذات علاقة، موثوق بها في الوقت المناسب، وبذلك تخدم وتلبي أهداف التقرير (الإعلام) المالي Financial (Reporting) ، وتشمل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة حقوق المساهمين والملاحظات على الحسابات(دهمش وآخرون،٢٠٠٠ :٣٢).

٣- الإفصاح المناسب: هو الحد الأدنى من الإفصاح الواجب توافره في القوائم المالية كي لا تكون مضللة عند اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.(مطر،٢٠٠٤: ٣٣٤).

٤- الأهمية النسبية:هي الخاصية الحاكمة لكافة الخصائص النوعية للقوائم المالية، ويعتمد تطبيقها على اعتبارات كمية أو نوعية أو على خليط منها معاً، وتحدد هذه الخاصية أهمية أو عدم أهمية المعلومات في القوائم المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٥ الدراسات السابقة:

أظهر المسح المكتبي الذي قام به الباحث للأدبيات السابقة التي تحدثت عن موضوع الإفصاح المحاسبي عدة دراسات شملت معظم جوانب الموضوع إلا أن موضوع الدراسة لم يطرح حتى الآن بشكل متكامل بالرغم من الأهمية القصوى التي يقدمها هذا الموضوع.

وفيما يلي بعض الأدبيات التي ساعدت الباحث في تكوين فكرة هذه الدراسة:

أولاً: الدراسات العربية:

١- دراسة(أبو نصاروالذنيبات،٢٠٠٥)بعنوان"**أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الاوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية**". هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية للعام١٩٩٨ الخاصة بالبيانات الدورية للشركات المساهمة العامة في الأردن، ذلك من وجهة نظر المدققين الخارجيين ومعدي البيانات والمستثمرين. كما هدفت الدراسة إلى معرفة وجهة نظر كل من المدققين ومعدي البيانات المالية والمستثمرين حول مدى كفاية هذه التعليمات ومساهمتها في تحسين عملية اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي البيانات المالية.

وقد توصلت الدراسة إلى إجماع كل من المدققين ومعدي البيانات والمستثمرين على أهمية البنود التي تتضمنها تعليمات الإفصاح في خدمة مستخدمي القوائم المالية. كما أظهرت نتائج الدراسة أن تعليمات الإفصاح تساعد في تحسين نوعية وكمية المعلومات المنشورة.

وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في التركيز على احتياجات مستخدمي القوائم المالية وكذلك أهمية الإفصاح عن تلك المعلومات لخدمة قراراتهم ، في حين تختلف عن الدراسة الحالية في عينة الدراسة الخاصة بفحص المتغير التابع بدرجة أكثر دقة.

٢- دراسة(الخريسات،٢٠٠٥) "**بعنوان الأهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) من وجهة نظر المستثمر في بورصة عمان**" حيث هدفت هذه الدراسة إلى ما يلي:

أ. تحديد الأهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية كوحدة واحدة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم(٧) من وجهة نظر المستثمر الفرد والمؤسسي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. التعرف على أهمية المعلومات الواردة ضـمن الأنشطةالتشغيلية والاستثمارية والتمويلية في قائمة التدفقات النقدية.

ج. بيان درجة التفاوت في أهمية المعلومات من وجهة نظر كل من المسـتثمر الفرد والمستثمر المؤسسي في بورصة عمان.

وقد تم اسـتخدام اختبار T.test لاختبار الأهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية واختبار T.test للفرق بين عينتي الدراسة بالإضافة إلى أساليب إحصائية وصفية.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. تعـد قـائمـة التدفقات النقدية مهمة من وجهة نظر كل من المســتثمر الفرد والمســتثمر المؤسسي عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

٢. تعد المعلومات الواردة ضمن الأنشطة التشغيلية، والاستثمارية والتمويلية مهمة من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي.

٣. لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بأهمية المعلومات الواردة ضمن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية لدى كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي.

٤. يعتمد المسـتثمر الفرد على البيانات المتعلقة بالأنشـطة الاسـتثمارية بالدرجة الأولى، تليها الأنشـطة التمويلية، فقائمة التدفقات النقدية ككل، ثم على الأنشـطة التشـغيلية، في حين لايوجد فروق في درجة اعتماد المســتثمر المؤســسيــ على البيانات المرتبطة بعناصر قائمة التدفقات النقدية.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تحديد مقياس الأهمية النسبية ، ولكن كانت هذه الدراســة ركزت على قائمة التدفقات النقدية في حين تم بحث الأهمية النســبية لبنود القوائم المالية الأربعة في الدراسـة الحالية. هذا بالإضـافة إلى أن مجتمع الدراسة كان قطاع المستثمرين في هذه الدراسة ، بينما في الدراسة الحالية كان مجتمع الدراسة قطاع المقرضين.

٣- دراســة(حميدات،٢٠٠٤) بعنوان"**مدى التزام الشـركات الصــناعية المدرجة في بورصــة عمان بمعايير الإفصـاح الواردة في معايير المحاسـبة الدولية وتعليمات هيئة الاوراق المالية**" اعتمدت هذه الدراسـة على مؤشر إفصاح يتضمن متطلبات الإفصاح من واقع معايير المحاسبة الدولية النافذة، وتعليمات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية واجب التقيد بها من قبل الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. وقد هدفت هذه الدراسة إلى ما يلي:-

١-تعرف مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمتطلبات الافصاح الواردة بمعايير الإفصاح الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية عند إعدادها التقارير المالية السنوية.

٢-فحص العلاقة بين درجة الالتزام بمتطلبات الافصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية وبين بعض خصائص الشركة ممثلة في حجم الشركة وعدد المساهمين فيها والعائد على حقوق الملكية وعمرها الصناعي وحجم المديونية.

٣-تعرف الأهمية النسبية لمتطلبات الإفصاح الصادرة عن معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي- ودرجة التباين بين هاتين الفئتين في تحديد أهمية متطلبات الافصاح.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:-

١-تلتزم الشركات الصناعية المساهمة العامة بالافصاح بنسبة٧٩%.

٢-هناك تفاوت في مدى الإفصاح فيما بين مكونات التقارير المالية.

٣-وجود تباين واضح بين الشركات الصناعية من حيث درجة التزامها بمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية من جهة، وتعليمات هيئة الأوراق المالية من جهة أخرى.

٤-وجود علاقة بين حجم الشركة ودرجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها.

وتعدّ هذه الدراسة ذات صلة بموضوع الدراسة الحالي،حيث تطرقت لتعرف الأهمية النسبية لمتطلبات الإفصاح الصادرة عن معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الاوراق المالية من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي- ودرجة التباين بين هاتين الفئتين في تحديد أهمية متطلبات الإفصاح. ولكنها اختلفت في تركيزها بمدى الالتزام من قبل الشركات بمعايير الإفصاح.

٥- دراسة(جرن،٢٠٠٣)بعنوان"**أهمية التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة الصناعية الأردنية بالنسبة لقرارات المستثمر في بورصة عمان** " حيث هدفت هذه الدراسة الى تعرف أهمية البنود التي تنشر في هذه التقارير وملاءمة هذه التقارير لقرارت المستثمرين في بورصة عمان.وتعرف كفاية المعلومات التي تنشر في التقارير المرحلية التي تقدمها الشركات المساهمة الصناعية الأردنية حاليا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما هدفت أيضـا إلى بيان مدى تقيد هذه الشـركات بإعداد ونشـر هذه التقارير وفق المادة (٨) من تعليمات الإفصـاح الصـادرة عن هيئة مفوضـية الأوراق المالية. ودراسـة العلاقة بين درجة الإفصـاح في التقارير المالية المرحلية وخصـائص الشركة، مثل حجم الأصـول، وصـافي المبيعات، وصـافي الربح، وحجم المديونية.

وقد تم اسـتخدام بعض المقاييس الإحصـائية مثل اختبار (T-test) للحكم على مدى وجود فروق ذات دلالة احصـائية بين متوسـط إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بأسلوب اتخاذ القرار الاستثماري ومصادر المعلومات وأهمية الإفصـاح عنها في التقارير المالية. كما اسـتخدم معامل ارتباط سـبيرمان لتعرف مدى وجود علاقة ارتباط بين درجة الإفصـاح في التقارير المالية المرحلية وبعض خصـائص الشركة مثل حجم الأصول وصافي المبيعات وصافي الربح وحجم المديونية.

وقد توصلت الدراسه للنتائج التالية:-

أ. هناك تجانس في طريقة اتخاذ قرار الاستثمار من قبل المستثمرين سواء أكانوا أفراداً أم مؤسسات.

ب. يوجد تجانس في تقييم الأهمية النسـبية لمصـادر المعلومات بين مجموعتي العينة، وإن التقارير المالية السـنوية من أهم مصـادر المعلومات التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، يليه التقارير المالية المرحلية، كما أظهرت الدراسـة أن الاشاعات تعد أقل مصادر المعلومات أهمية للمستثمرين .

ج. وجود تفاوت في درجة الإفصاح بين الشركات عينة الدراسـة، ودرجة الإفصـاح في التقارير المرحليه لمعظم الشركات التي شملت الدراسة قد تجاوزت نسبة (٥٠%).

د. عـدم وجود علاقـة ارتباط بين درجة الإفصـاح في التقارير المالية المرحلية للشرـكات المسـاهمة الصناعية، وبعض خصائص الشركة المذكورة آنفاً.

وتتشـابه هذه الدراسـة مع الدراسـة الحالية من حيث تعرف أهمية البنود المنشـورة في التقارير المـاليـة. ولكنهـا تختلف من حيـث طبيعة هذه التقارير ففي هذه الدراسـة كانت التقارير مرحلية ، بالإضافة إلى الاختلاف في المتغير التابع و مجتمع الدراسة.

٦- دراسـة (الراشد،١٩٩٩) بعنوان"**أهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفايتها لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية**". حيث كانت هذه الدراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت وتركز البحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧- على بيان أهم المعلومات المحاسبية التي قد تؤثر في اختيارات المستثمرين من بين بدائل الاستثمار في الأسهم في سوق الكويت للأوراق المالية، وبيان أهم العوامل التي تؤثر في القيمة السوقية في سوق الكويت للأوراق المالية، وقد تطرقت الدراسة إلى تعرف تفضيل المستثمرين والوسطاء الماليين للمعلومات المحاسبية مقارنة بالمعلومات غير المحاسبية.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ٠ إن المستثمرين يهتمون بدرجة أكبر بالتنبؤات المستقبلية التي تعدها الشركة واتجاهات أسهمها في المستقبل، وثبات واستقرار نشاط الشركة وسمعة الشركة في السوق مقارنةً مع الوسطاء الماليين.

ب٠ اتفاق بين المستثمرين والوسطاء الماليين حول أهمية جميع متغيرات المعلومات غير المحاسبية الأخرى.

ج٠ اتفاق بين المستثمرين والوسطاء الماليين حول نقص المعلومات المحاسبية المنشورة وعدم كفايتها لخدمة قراراتهم.

٨- دراسة (دهمش،١٩٩٨) بعنوان "**تفسير الأهمية النسبية (المادية) في التقرير (الإعلام) المحاسبي وتدقيق الحسابات** ". حيث تطرقت هذه الدراسة لمفهوم الأهمية النسبية كونها أمراً جوهرياً في التقرير عن المعلومات المالية ونشرها. ومعيار الأهمية النسبية كان يتمثل في هذه الدراسة في تأثيرها في قرارات مستخدمي هذه المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية.

كما تطرقت الدراسة إلى العوامل المحددة للأهمية النسبية لبند معين وبحجم معين وذلك باعتمادها على القرينة المحاسبية والمعلومات الأخرى المتوافرة لمستخدمي القوائم المالية.

وخلصت الدراسة إلى أنه يمكن اشتقاق الأدلة الإرشادية للأهمية النسبية من الإجابة عن الأسئلة التالية:

١- من هم مستخدمو القوائم المالية ذوو العلاقة؟

٢- ما هي احتياجاتهم لاتخاذ القرار؟

٣- ما هي القرينة الملائمة لتقييم مدى الأهمية النسبية لبند معين؟

٤- في أي حدود للقيم يمكن أن تصبح البنود حساسة بلغة الأهمية النسبية؟

٥- كيف يجب تحديد بنود معينة ضمن الحدود الحساسة والإفصاح عنها؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تطرقت هذه الدراسة إلى متطلبات الإفصاح كما جاءت وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١) المعدل عام ١٩٩٧. وكذلك ركزت على معايير التدقيق التي تتطلب من المدقق تقدير الأهمية النسبية عند التخطيط لعملية التدقيق.

وتعد هذه الدراسة ذات صلة بالدراسة الحالية من حيث اشتقاق الأدلة الإرشادية للأهمية النسبية وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة. وكذلك فإن معيار الأهمية النسبية يتشابه مع الدراسة الحالية في قدرة تأثيره في متخذي قرارات الإقراض.

٩- دراسة (الراوي وشبير،١٩٩٧) بعنوان"**مدى اتساق الإفصاح في البيانات المالية المنشورة للبنوك في الأردن مع متطلبات المعيار ذي الرقم٣٠**". حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى كفاية المعيار المحاسبي ذي الرقم ٣٠ في تطبيقه في البنوك الأردنية ومدى اتساقه مع تعليمات البنك المركزي الأردني، وبيان ما إذا كان هناك عدم تطبيق كامل له وأسباب عدم التطبيق ، والمشاكل والمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك في حالة عدم التطبيق.

وقد تم عمل جدول يوضح فيه متطلبات المعيار الدولي رقم(١) ومدى توافقه مع تقارير البنوك السبعة التي تمت دراسة تقاريرها السنوية، كي تتمكن الدراسة من تعرف مدى كفاية تطبيق المعيار الدولي رقم(٣٠).

وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروقات بين تعليمات البنك المركزي والمعيار المحاسبي الدولي ذي الرقم ٣٠، إلا أنه يوجد نوع من الاختلاف في درجة تطبيق البنوك لهذه المتطلبات.

١٠- دراسة (مطر،١٩٩٣) بعنوان "**تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية**". هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى تمسك الشركات المساهمة العامة الأردنية بشروط وقواعد الإفصاح عن المعلومات التي تنص عليها أصول المحاسبة الدولية الصادرة لغاية١٩٩٠/٢/١٣، وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

أ- إن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلبي بشكل عام في قوائمها المالية المنشورة للعام ١٩٩٠ متطلبات الحد الأدنى من الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها أصول المحاسبة الدولية ،إذ يصل مستوى هذا الإفصاح إلى ما يقارب ٨٠% من المستوى المطلوب وهو مستوى معقول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- برغم تفاوت مستوى الإفصاح فيما بين القوائم المالية نفسها، وفيما بين عناصر كل قائمة من هذه القوائم على حدة، فإن هذا التفاوت يبقى محصوراً في نطاق ضيق نسبياً.

إن هذه الدراسة تعرضت لتقييم مستوى الإفصاح في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة وفقاً لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية قبل تعديل المعيار المحاسبي الدولي رقم(١) لسنة١٩٩٧.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

١- دراسة (weels,٢٠٠١) بعنوان "**التضليل في عملية الإفصاح**".

حددت هذه الدراسة المواقع التي يمكن أن تحدث فيها عمليات التضليل في الإفصاح ودور المدقق في كيفية اكتشافها، في حين أن المعايير المحاسبية المقبولة بخصوص الإفصاح تتطلب أن القوائم المالية يجب أن تتضمن:

١- كافة المعلومات الملائمة المهمة في القوائم والإيضاحات.

٢- عدم وجود تضليل في المعلومات.

وقد حددت هذه الدراسة معظم حالات الخداع في الإفصاح تحت خمسة عناصر أساسية هي:

أ. الالتزامات: فشل الإدارة في الإفصاح عن قرض أو التزام طارئ.

ب. الأحداث المهمة: عدم الإفصاح عن البضاعة التالفة وظهور تكنولوجيا منافسة.

ج. عمليات خداع الإدارة: عن طريق الرشاوى وغيرها وقد وصفتها هذه الدراسة بأنها خطيرة ومهمة.

د. التغيير في المبادئ والسياسات المحاسبية.

هـ. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة: وتتضمن المديرين التنفيذيين الذين يمتلكون مصلحة مالية مفصح عنها في القوائم المالية في شركة أخرى.

وقد حددت الدراسة طرق اكتشاف هذه البنود الخمسة المتعلقة بالخداع في عمليات الإفصاح.

وتعد هذه الدراسة ذات صلة كبيرة بالدراسة الحالية لأنها تطرقت إلى الحالات الأكثر التي يتم فيها الخداع في الإفصاح وكيفية اكتشافها من قبل المدقق، بالتالي فإنها تساعد مسؤولي الإقراض في اتخاذ القرار الرشيد.

٢- دراسة (Richardson and Welker, ٢٠٠١) بعنوان "**الإفصاح الاجتماعي والإفصاح المالي وتكلفة رأس المال**".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أجريت هذه الدراسة على عينة من الشركات الكندية للسنوات (١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢) حيث ركزت على اختبار العلاقة بين الإفصاح المالي والإفصاح الاجتماعي من جهة، وتكلفة رأس المال من جهة أخرى، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- هناك علاقة عكسية قوية بين مستوى الإفصاح المالي وتكلفة رأس المال.

٢- هناك علاقة طردية قوية بين مستوى الإفصاح الاجتماعي وتكلفة رأس المال.

٣- لا يؤثر عدد المحللين لبيانات الشركة في العلاقة بين مستوى الإفصاح الاجتماعي وتكلفة رأس المال.

وقد لاحظ الباحثان أن الإفصاح الاجتماعي له منفعة للشركة من خلال تأثيره في مالكي الأسهم (Stockholders).

٣-دراسة (Abu-Nassar and Rutherford,٢٠٠٠) بعنوان "**التقارير الخارجية في الدول النامية مع تعقيد أسواق رأس المال**" حيث أجريت هذه الدراسة على عينة من الأفراد المستثمرين الأفراد، والمستثمرين من المؤسسات، والمقرضين، والأكاديميين، ومعدي القوائم المالية في الأردن للتعرف على أهم المعلومات الواجب نشرها في التقارير المالية السنوية، التي يحتاج إليها مستخدمي القوائم المالية. وقد أظهرت الدراسة نتائج مختلفة عن نتائج دراسات مشابهة في الدول المتقدمة، حيث وجدت الدراسة أن الإفصاح المالي ضعيف على الرغم من وجود علاقات ارتباط إيجابية بين مفردات القوائم المالية المفصح عنها، ومدى فهم مستخدم هذه البيانات لهذه المفردات.

٤- دراسة(Martin,٢٠٠٠) بعنوان "**الإفصاح حول عدم تأكيد مبدأ الاستمرارية للشركات والظروف المحيطة: دراسة مقارنة على الشركات الفرنسية والألمانية والأمريكية**".

طرحت هذه الدراسة سؤالين مهمين مرتبطين بمستويات الإفصاح لحالة عدم التأكد لافتراض الاستمرارية والظروف المحيطة بين هذه الدول الثلاث.

١- هل ظهور مثل هذه المعدلات تختلف في فرنسا وألمانيا عنها في أمريكا؟

٢- ما هي الظروف المرتبطة بوجود غموض الاستمرارية بمعدلات قابلة للمقارنة بين فرنسا وألمانيا وأمريكا؟

وبين أن المعيار المحاسبي رقم (١) والمعدل عام ١٩٩٧ قد أوضح عن الإفصاح للاستمرارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلصت الدراسة إلى أن مجموعة القوانين والمعايير المهنية للإفصاح في إدارة قضايا الاستمرارية لا تختلف بشكل كبير بين هذه الدول الثلاث.

٥-دراسة(Corala and Pawnal,١٩٩٤) بعنوان"**تطبيقات الإفصاح المحاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة**" وذلك من حيث تكرار الإفصاح وتوقيته، واختبار الفرق في قواعد الإفصاح بين المنظمات المهنية ومدى تطبيق هذه القواعد في كل من الدولتين.

وقد أظهرت الدراسة ما يلي:

١- هناك التزاماً في قواعد الإفصاح المحاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر مما هو عليه في المملكة المتحدة.

٢- هناك عدم تطبيق فعلي أو حقيقي لقواعد الإفصاح في التقارير المرحلية أو السنوية للشركات الأجنبية في كلتا الدولتين.

وقد أوصت الدراسة بمطالبة المزيد من الإفصاح في التقارير المالية من قبل المستثمرين في كل من الدولتين.

وخلاصة ما يمكن قوله في ضوء الدراسات السابقة المتعلقة بالإفصاح المحاسبي،أن هذا الموضوع على درجة عالية من الأهمية، الأمر الذي دعا الباحث لإجراء مثل هذه الدراسة لما لها من أهمية بالغة في تعرف كافة جوانب هذا الموضوع.

١-٦ ما يميز هذه الدراسة عن غيرها

أولاً: إن هذه الدراسة ركزت على أهمية كل بند من بنود القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض من وجهة نظر متخذي قرارت الإقراض المصرفي.

ثانياً: دراسة الاختلاف في الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في القوائم المالية من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي.

ثالثاً: الاختلاف في متغيرات الدراسة ونموذج الدراسة وتحديد المتغير التابع بدرجة أكثر تخصيصاً، فتم دراسة الإقراض المصرفي بشكل محدد وليست التسهيلات الائتمانية التي يقدمها البنك للعميل وحدة واحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٧ محددات الدراسة:

١- تقتصر هذه الدراسة على متخذي قرارات الإقراض وبالتالي لا يمكن تعميمها على الفئات أو المجتمعات الأخرى من مستخدمي القوائم المالية.

٢- عدم اختبار أهمية البنود الواردة في قائمة التغيرات في حقوق الملكية ضـــمن القوائم المالية نظراً لعدم أهميتها في قرارات الإقراض المصرـــفية، وذلك عن طريق الاختبار الأولي للدراســـة الذي قام به الباحث قبل البدء في هذه الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
الإطار العام للإفصاح المحاسبي والإقراض المصرفي

٢-١ المقدمة

٢-٢ ماهية الإفصاح المحاسبي

٢-٣ أهمية الإفصاح المحاسبي

٢-٤ المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي

٢-٥ الإفصاح المحاسبي والأهمية النسبية

٢-٦ المعلومات المحاسبية والإقراض المصرفي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-١ المقدمة

تعد المحاسبة لغة الأعمال language Of Business التي يتم بوساطتها الاتصال بين معدي البيانات ومستخدميها(Roberts et al,٢٠٠٢,P٨١)، ولذا يجب أن توصل للمستخدم كامل المعاني التي يقصد معدي البيانات إرسالها. ويتحقق هذا الفهم الكامل لتلك البيانات بأن تكون هذه اللغة مفهومة برموزها ومصطلحاتها والقواعد التي تربط بينها (Belkaoui,١٩٨٩,P١٣٤)

وبالتالي فإن القارئ لتلك البيانات المالية يجد أن أهمية الإفصاح ترتبط بكيفية إعداد وعرض القوائم المالية كماً ونوعاً، ولذلك فإن العوامل التي أدت إلى الأخذ بالإفصاح المحاسبي يمكن استنتاجها من العوامل التي أدت إلى الاهتمام بإعداد وعرض البيانات المالية.

ويعد متخذو قرارات الإقراض في البنوك التجارية أحد أهم الفئات استخداماً لتلك البيانات المالية كونها من أهم مصادر المعلومات لتقييم السمعة الائتمانية للجهة المقترِضة التي يُعتمد عليها في اتخاذ القرار المناسب.

٢-٢ ماهية الإفصاح المحاسبي

يعرّف الإفصاح في الإصطلاح المحاسبي بأنه الكشف عن المعلومات المالية وغير المالية وبيانها في تقارير تقدم للمستفدين والمهتمين بمنشآت الأعمال(أبونصار والذنيبات،٢٠٠٥ :١١٨).

ومن ناحية أخرى فإن الإفصاح الشامل يعني أن تصل مستخدم المعلومات المحاسبية كل الحقائق المهمة والملائمة Material and Relevant المعلنة بالمركز المالي ونتائج العمليات ويمكن تحقيق ذلك إما في القوائم المالية وإما في شكل ملاحظات تلحق بالقوائم المالية (فالتر ميجس وروبرت ميجس،١٩٩٥ :٦٣).

ونظراً لعدم واقعية توفير الإفصاح الكامل في التقارير المالية بسبب صعوبة توفير هذا الإفصاح يربط معظم الباحثين معيار الإفصاح المناسب بمعيار الإفصاح الواقعي ،أي الإفصاح الممكن أوالمتاح (مطر،٢٠٠٤ :٣٣٥).

من جانب آخر فقد حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) American Institute of Certified Public Accountants لدى مناقشتها للمعيار الثالث من معايير التدقيق الخاصة بإعداد التقرير ماهية الإفصاح المناسب بما يلي:

"إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية، وفقا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها الخاصة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بإعداد تقارير تقضي- بتوفير عنصر- الإفصاح المناسب في هذه القوائم وذلك بشأن جميع الأمور الجوهرية، وعنصر- الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية وبالمصطلحات المستخدمة فيها، وأيضا بالملاحظات المرفقة بها، وبمدى ما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم(Committee, ١٩٧٣, p٧٨).

ويتطلب الإفصاح التأكد من أن القوائم المالية لا تخفي شيئاً له أهمية مادية وإذا قام المدقق بالفحص وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً وتأكد من أن القوائم المالية تعطي صورة صادقة عادلة وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأن هذه المبادئ تطبق بصورة منتظمة وثابتة، وأن القوائم المالية تتضمن جميع الأمور التي يجب الإفصاح عنها فإنه وفي هذه الحالة يعطي تقريراً نظيفاً.

٢-٣ أهمية الإفصاح المحاسبي

لقد بين روبرتس (Roberts,٢٠٠٢,p٢٨١) أن عرض المعلومات والإفصاح عنها بالغ الأهمية لمستخدمي البيانات المالية من أجل تزويدهم بمعلومات ضروريه لاتخاذ قراراتهم.

ولكن هناك أسباب تعوق عملية الإفصاح التي أدت إلى تضارب الأفكار حول مسألة الإفراط في عملية الإفصاح، فقد اتفق روبرتس (Roberts،٢٠٠٢,p١٤٦) مع سينفي (Singhvi.١٩٧٢,p٨٦) على أنه قد ينشأ نوع من التهديد لمصالح بعض المنشآت نتيجة الزيادة المفرطة في الإفصاح لمصلحة كثير من المستفدين من القوائم المالية، وفي هذا انتهاك لسرية بعض المعلومات، واختراق المنافسين معلومات سرية عن الشركة، الأمر الذي قد يضر بمصلحتها.

كما أشار راديبو وغراي (Radebaugh and Gray,٢٠٠١,p٢٩٦) إلى أن عدم الإفصاح عن بعض المعلومات يعود إلى استغلال المنافسين لهذه المعلومات، وبالتالي التأثير في الوضع التنافسي للشركة، وفي بعض الأحيان تميل الشركات إلى عدم الإفصاح بسبب وجود كلفة مالية لإعداد تلك البيانات وتدقيقها ونشرها.

بالمقابل رأى ميك وآخرون (Meek at al,١٩٩٥,p٨١) وكذلك تشوي (Choi,١٩٧٣,p٢٥٣) أنه رغم وجود أسباب تحد من درجة الإفصاح إلا أن هناك عوامل إيجابية تعود بالنفع على الشركة اذا ما زادت درجة الإفصاح في تقريرها السنوي .

وقد أشار غراي (Gray,١٩٨٨,P٧٢) إلى أن الزيادة في الإفصاح تؤدي إلى الزيادة في الشفافية، وبالتالي تؤكد تقليل مستوى عدم التأكد وزيادة الدافعية عند الأفراد للتركيز على الجانب الخلقي فيما يتعلق بتزويد الآخرين بالمعلومات. كما بين هيندركسن(Hendriksen,١٩٩٢,p٨٥٧) أن المعلومات التي تخشى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشروعات الإفصاح عنها تقوم الشركات الأخرى بالإفصاح عنها.

وفي ظل وجود عوامل تشجع الشركات على الإفصاح وعوامل أخرى تدفع الشركات إلى عدم الإفصاح، فإن ترك الإفصاح لإدارة الشركات يجعل درجة الإفصاح تخضع لتقدير الإدارة ومزاجها، مما يؤدي إلى تفاوت الإفصاح بين الشركات المختلفه وللشركة نفسها عبر الفترات الزمنية المتعاقبة، كما يؤدي ذلك إلى قيام بعض الشركات بانتقاء بعض البيانات للإفصاح عنها وحجم الإفصاح عن بيانات أخرى، لذا تلجأ كثير من الدول إلى إلزام الشركات عن طريق قوانين تفرضها بالإفصاح عن بعض البيانات التي تعتقد أنها مفيدة وضرورية لمتخذي القرارات الخارجيين، كذلك فإن الجهات المشرفة على تطوير المعايير المحاسبية تقوم باستمرار بمراجعة التعليمات الخاصة بالإفصاح من أجل مواكبة التغيرات المستمرة في احتياجات مستخدمي البيانات المالية من المعلومات الضرورية(أبو نصار والذنيبات ،٢٠٠٥: ١١٩).

وقد لقي موضوع الإفصاح المحاسبي عناية كبيرة في معايير المحاسبة الدولية والصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC)

حيث يهدف المعيار المحاسبي رقم (١) إلى بيان أسس عرض القوائم المالية للأغراض العامة و ذلك لضمان قابليتها للمقارنة مع القوائم المالية المتعلقة بالمنشأة في الفترات السابقة وكذلك القوائم المالية للمنشآت الأخرى.

ولتحقيق هذا الهدف فإن هذا المعيار يحدد الاعتبارات العامة و الشاملة لعرض القوائم المالية و الإرشادات الخاصة بمكوناتها و الحد الأدنى من المتطلبات لمحتوى القوائم المالية، والمقصود بالقوائم المالية ذات الأغراض العامة هي التي تلبي احتياجات المستخدمين الذين لا يكونون في وضع من طلب تقارير مصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم من معلومات معينة.

كذلك يهدف المعيار المحاسبي رقم (٧) إلى الإلزام بتوفير المعلومات حول التغيرات التاريخية في النقدية وما يعادلها للمشروع بوساطة بيان التدفق النقدي الذي يصنف التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

تعد معلومات التدفقات النقدية للمشروع مفيدة في تزويد متخذي القرارات بالأساس لتقييم قدرة المشروع على توليد النقدية وما يعادلها، وحاجات المشروع في استخدام هذه التدفقات النقدية.

ونظراً لأهمية البيانات المالية في تلبيتها لحاجات الفئات المختلفة من المستفيدين منها فقد ألزمت التشريعات الأردنية نشر هذه البيانات، مع إرفاق عدة إيضاحات تحليلية حول عدد من بنود القوائم المنشورة حسب أهميتها. حيث إن المادة (١٤١) من قانون الشركات رقم(٢٢) لعام ١٩٩٧ تنص على قيام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس إدارة الشركة المساهمة بنشر القوائم المالية للشركة مع خلاصة وافية لتقرير مجلس الإدارة وكذلك تقرير مدقق حساباتها خلال مدة لا تزيد على (٣٠) يوماً من تاريخ انعقاد الهيئة العامة. كما تفرض المادة (١٤٢) من القانون نفسه على مجلس الإدارة بأن يعد تقريراً نصف سنوي عن أنشطة الشركة يوضح فيه مركزها المالي ونتائج اعمالها.

أما المادة(٤٣) من قانون الأوراق المالية رقم (٧٦) لعام ٢٠٠٢ فتفرض على كل شركة أن تقدم لهيئة الأوراق المالية التقارير المبينة أدناه وأن يقوم بنشرها:-

١ .تقرير سنوي يتضمن البيانات المالية مصدقة من مدقق حسابات قانوني خلال تسعين يوماً من تاريخ انتهاء سنته المالية.

٢.تقرير نصف سنوي يقدم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء نصف سنته المالية.

٣.تقرير عن نتائج أعماله الأولية بعد قيام مدقق حسابات قانوني بإجراء عملية المراجعة الأولية لها، وذلك خلال خمسة وأربعين يوماً من انتهاء سنته المالية حداً أعلى.

٤.تقرير يتعلق بانتخاب مجلس الإدارة أو هيئة المديرين وأي تغيير في تشكيلة أو هوية أعضاء أي منهما.

٢-٤ المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية :ـ (مطر،٢٠٠٤: ٣٣٦)

١. المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية.
٢. أغراض استخدام المعلومات المحاسبية.
٣. طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها .
٤. أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية .
٥. توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية .

٢-٤-١ المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية

أي الأطراف المعنية بالإفصاح، حيث تقوم الشركات بالإفصاح عن المعلومات لفئات مختلفة في الأهداف التي ترغب في تحقيقها، ويعد المقرضون أحد أهم هذه الفئات إستخداماً للمعلومات المحاسبية وذلك لمساعدتهم في تقييم عملائهم على سداد القروض والفوائد المترتبة عليها ، حيث إن هذه الفئة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستهدفة تعنى بالإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية لضمان أموالهم المقرضة .

وتعد المعلومات المالية المفصح عنها بمثابة الثقة المتبادلة بين البنك المقرض والجهة المقترضة، ومن الجدير ذكره أن المتعامل الذي لا يحصل على ثقة البنك لا يستطيع الحصول على قرض بنكي أو أي تسهيل ائتماني مهما بلغ مركزه المالي.

هذا بالإضافة إلى مستخدمين آخرين يهتمون بالمعلومات المحاسبية مثل الملاك (المستثمرون) الحاليون والمتوقعون والموظفون والموردون(الدائنون) والعملاء(المدينون) والحكومة والجهات الرسمية، بالإضافة إلى أطراف أخرى مثل الدارسين والباحثين في هذا المجال.

وتعد فئتا المقرضين والمستثمرين الأكثر استخداماً للمعلومات لأنهم الأكثر اتخاذاً للقرارات بشكل كبير متكرر، ويمكن الافتراض بأن المعلومات التي تلائم هاتين الفئتين قد تلائم جميع الفئات الاخرى (stephn,١٩٧٤) .

وتنبع أهمية تحديد الجهة التي ستستخدم المعلومات المحاسبية من حقيقة أساسية هي أن الأغراض التي ستستخدم فيها هذه المعلومات من جهات مختلفة تكون أيضاً مختلفة، لذا فإن الحاجة لتحديد الجهة أو الفئة المستخدمة للمعلومات المحاسبية تسبق الحاجة لتحديد غرض استخدامها، كما أن تحديد الجهة سيساعد أيضاً في تحديد الخواص الواجب توافرها في تلك المعلومات من وجهة نظر تلك الجهة . وذلك سواء من حيث المحتوى content أم شكل أو صورة العرض presentation ذلك لأن مدى ملاءمة مجموعة من الإيضاحات المتوافرة في البيانات المالية ستتوقف في جانب كبير منها على مدى ما تمتلكه الجهة المستخدمة لهذه البيانات من مهارة وخبرة في تفسير تلك الايضاحات، مما يعني أن إيضاحات تكون ملائمة لاستخدامات فئة أو جهة معينة قد لا تكون بالضرورة ملائمة لاستخدامات فئة أو جهة أخرى لا تمتلك المهارة والخبرة الكافيتين لفهم تلك الايضاحات (Devine,١٩٦١,p١٩١) .

٢-٤-٢ أغراض استخدام المعلومات المحاسبية

جاء في أحد التقارير الصادرة عن الجمعية الأمريكية للمحاسبة American Accounting Association(AAA) ما يلي:(AAA,١٩٦٦,p٧)

"في حين تعد الأهمية النسبية Materiality بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح عنها، وتعد خاصية الملاءمة Relevance المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، لذا تتطلب تلك الخواص وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من الجهة الأخرى".

وبما أن المعلومات المحاسبية وسيلة لتحقيق غاية معينة فإن محتوياتها يجب أن تتصف بعنصر الملاءمة حتى تحقق الغاية المنوطة بها، إذ يجب بداية أن يتم تحديد الغرض الذي ستستخدم فيه المعلومات المحاسبية وبناءً عليه يتم تحديد ما إذا كانت هذه المعلومات ملائمة أو غير ملائمة، حيث تعد الملاءمة إحدى أهم الخصائص النوعية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية، وبالتالي فإن الملاءمة تكمن في قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير فيه، أي قدرة المعلومات لإيجاد فرق في اتخاذ القرار (دهمش،١٩٩٥ :٢٣) .

٢-٤-٣ طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الافصاح عنها

تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حالياً، في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية، وهي:قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية، هذا إضافة الى معلومات أساسية تعد ضرورية، لكن نظراً لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية تعرض في الملاحظات التي تعد جزءاً لا يتجزأ من تلك القوائم، وحتى تؤدي هذه المعلومات المحاسبية الهدف الأساسي لها في خدمة متخذي القرارات، لا بد من توفير الخواص النوعية في تلك المعلومات.

ولكن قبل عرض مدلول أو مفهوم كل خاصية من تلك الخواص لا بد من الإشارة إلى مبدأين أساسيين يحكمان تقييمها، وهما(مطر،٢٠٠٤،ص٣٢٢):-

أ-إن تقييم الأولوية أو الأفضلية فيما بين تلك الخواص يجب أن يتم في ضوء عرض من سيستخدمها.

ب-أن تكون المنفعة المتوقعة من المعلومات لمن سيستخدمها تفوق التكلفة التي سيتكبدها في توفير تلك المعلومات أي أن تكون:-

م(المنفعة) > ت(التكلفة)

وتتمثل تلك الخصائص النوعية أو المواصفات التي يجب أن تتوافر في المعلومات المناسبة للإفصاح كما حددها مجلس معايير المحاسبة المالية بما يلي:-

١-الملاءمة Relevance

وتكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر في القرار الاقتصادي، وللملاءمة ثلاثة عناصر:-

أ- القيمة التنبؤية Predictive Value ويقصد بها قيمة المعلومة كأساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية أو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بقوتها الإيرادية.

ب- قيمة التغذية الراجعة من المعلومة Feedback Value أي المدى الذي يمكن متخذي القرارات أن يعتمدوا عليها في تصويب أو تعديل توقعاتهم المستقبلية.

ج- التوقيت المناسب Timeliness ويقصد به ربط مدى ملاءمة المعلومة لمتخذي القرارات بتوقيت إيصالها لهم.

٢-القابلية للفهم Understandable

أي أن تتسم المعلومات المفصح عنها بالوضوح والبساطة كي تمكن متخذي القرارات من فهم المعلومات المحاسبية وبالتالي اتخاذ القرار المناسب.

٣- الإفادة Usefulness

أي أن تكون المعلومات المفصح عنها مفيدة لمتخذي القرارات.

٤-الموثوقيةReliability

ويقصد بالموثوقية أن تصلح المعلومات كأساس يمكن متخذي القرارات الاعتماد عليها، ولهذه الخاصية ثلاثة عناصر أساسية هي:-

أ -الحيادNeutrality وهي الحرص على إظهار البيانات حقيقة أوضاع الشركة ،أي دون التحيز لفئة معينة.

ب-القابلية للتحقق Verifiability ويعني أن تتصف معلومات التقارير المالية بالموضوعية Objectivity، وتكون قابلة للتحقق من جهة صحتها.

ج-عدالة التمثيل Representational Faithfulness هي إظهار الوضع الحقيقي للشركة دون زيادة أو نقصان.

٥- القابلية للمقارنة والاتساقComparability and Consistency

لكي تكون المعلومات المفصح عنها قابلة للمقارنة لا بد من توافر عنصرين أساسيين هما:

أ-عنصر التوحيدUniformity بالنسبة للأساليب والطرق المتبعة في إعداد البيانات المالية المنشورة وذلك سواء في مجالات القياس أم في مجالات الإفصاح.

ب-عنصر الاتساقConsistency ويعني ضرورة توافر التماثل في اتباع الأسس والمبادئ نفسها على مدار الفترات المالية المتتالية وذلك سواء في مجالات القياس أم في مجالات الإفصاح كي تكون البيانات المالية المنشورة قابلة للمقارنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- الأهمية النسبية Materiality

تلعب هذه الخاصية دوراً مهماًً كمعيار لتحديد المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها وذلك من زاوية تأثيرها المتوقع على متخذي القرارات، كما تعد أيضاً معياراً مهماً في تنفيذ عملية الدمج Aggregation لبنود المعلومات التي يتم عرضها في القوائم المالية المنشورة.

أما بالنسبة لطبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها فإنه في جميع الأحوال يلزم الإفصاح عن معلومات كمية وغير كمية، وعند الإفصاح عن المعلومات الكمية فإنه يجب التركيز على تلك التي تساعد متخذي القرارات على اتخاذ قراراتهم، والابتعاد عن المعلومات التفصيلية التي لا فائدة من وجودها، كما أنه لا يمكن اعتبار جميع المعلومات الكمية التي تحتويها القوائم المالية نفسها بالدرجة من الدقة والموضوعية، حيث إن هناك معلومات كمية يتم التوصل إليها بشكل دقيق وأخرى يتم تقديرها، ومن أمثلة ذلك الحسابات المتعلقة بالنقدية التي يتم التوصل إليها بدقة ولا مجال للخطأ فيها، بينما الحسابات المتعلقة بتقييم الأصول غير الملموسة والمعلومات التي يتم التنبؤ بها لا تكون على درجة عالية من الدقة والمصداقية، لأن ذلك يعتمد على العديد من المتغيرات والظروف الاقتصادية وخبرة الشخص الذي يقوم بتقديرها، ومن المعلومات المطلوبة بهذا الشأن وصف المتغيرات والطرق التي تم الاعتماد عليها للوصول إلى الأرقام التقديرية المتوقعة(Hendriksen, ١٩٩٢,p٨٥٨).

أما بالنسبة للمعلومات غير الكمية فإنه من الصعب تقييم هذه المعلومات ومعرفة درجة أهميتها والاعتماد عليها، لأن متخذي القرارات يختلفون في تقييم الأوزان لهذه المعلومات.

لذلك تعد المعلومات غير الكمية مهمة ولها تأثير كبير في عملية الإفصاح إذا كانت تؤثر في خطوات اتخاذ القرارات، أما إذا كانت تضيف تفصيلات إلى القوائم المالية وتجعل من الصعب تحليلها فإنه لا مبرر لوجودها (Hendriksen, ١٩٩٢,p٨٥٨) .

٢-٤-٤ أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

لقد حددت الجهات العلمية والمهنية طرقاً خاصة للإفصاح عن المعلومات المالية اللازمة في اتخاذ القرارات ومنها:

*__القوائم المالية__ : تعد القوائم المالية الرئيسية العمود الفقري لعملية الإفصاح، ويراعى في إعدادها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. ومن هنا يتطلب الافصاح عرض المعلومات المحاسبية بأساليب وطرق يسهل فهمها، كما تتطلب أيضاً ترتيب وتنظيم تلك المعلومات في القوائم المالية بصورة منطقية ترتكز على الأمور

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجوهرية وفقاً لمبدأ الأهمية النسبية وبشكل يمكن متخذي القرارات قراءتها بيسر وسهولة.

وفي هذا الإطار كشفت مجموعة من الدراسات الاختبارية التي أجريت على البيانات المنشورة للشركات المساهمة العامة، بقصد الوقوف على مدى قابليتها للقراءة والفهم من قبل مستخدمي البيانات المالية عن أن القدرة على قراءة هذه البيانات تتفاوت بين مستخدم وآخر، وأن قراءتها وفهمها يتطلب قدراً كبيراً من المهارة والخبرة (Pernan,١٩٨٩,p٢٠٨) .

وبناءَ على ما تقدم، وعلى هذا الأساس تلزم المعايير المحاسبية بالإفصاح عن المعلومات المهمة في صلب القوائم المالية، على أن يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الأخرى التي تقل أهمية خصوصاً ما يتعلق بالتفاصيل إما في الملاحظات –الإيضاحات-المرفقة بتلك القوائم، وإما في الجداول الملحقة بها، كما تقضي أيضاً بأنه إذا تطلب الأمر في بعض الأحيان أن يتم الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها في أماكن متعددة من البيانات المالية وذلك إذا ما كانت على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للمستخدم المستهدف (مطر،٢٠٠٤: ٣٤٧) .

*تقرير مجلس الادارة: يتضمن هذا التقرير استعراض الإنجازات التي حققتها الشركة وكذلك الخطة المستقبلية وتوقعات الإدارة المستقبلية في المجالات المختلفة، إضافة إلى أي معلومات تفيد في التنبؤ. ويستمد تقرير مجلس الإدارة أهميته من كونه يعطي تفاصيل ومبررات لأية أمور سبق أن حدثت في الشركة، أو لأية خطط تساعد متخذي القرارات في اتخاذ قراراتهم.

*تقرير مدقق الحسابات الخارجي: ويتضمن الرأي الفني المحايد الذي يعبر عن مدى دلالة وصدق تمثيل القوائم المالية لواقع الشركة، ومدى تطبيق المبادئ المحاسبية، ومدى كفاية نظام الرقابة الداخلية والأحداث المهمة التي وقعت بعد إعداد االقوائم المالية، مما يزيد من ثقة متخذي القرارات بالمعلومات الواردة بالقوائم المالية (Arens et al, ٢٠٠٣, p٤٦) .

*الجداول الإحصائية: وهي التي توضح لمتخذي القرارات نتيجة الشركة بصورة مختصرة وفيها تحليل الأصول واستهلاكها وتحليل المصروفات الثابتة والمتغيرة وبيان المبيعات وتكلفة المبيعات وأي معلومات أخرى يمكن تحليلها إحصائياً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتم الإفصـاح عن المعلومات المحاسـبية في صـورة بيانات كمية Quantitative أو في صـورة بيانات وصـفية Qualitative، وبالرغم من أن الصـورة الأولى هي السمة الغالبة على طبيعة المعلومات التي يتم الإفصـاح عنها، إلا أن أهمية الشـكل الثاني تتزايد مع الأيام خاصة بالنسبة للمعلومات التي يتعذر تمثيلها في صورة كمية.

٢-٤-٥ توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

تقـل منفعـة القوائم المـاليـة إذا لم يتم توفيرهـا لمتخـذي القرارات خلال فترة معقولـة بعـد تاريخ الميزانية، ويجب أن تكون المنشـأة في وضـع تسـتطيع فيه إصـدار قوائمها المالية خلال سـت شـهور من تاريخ الميزانية العمومية، ولا تعد العوامل المسـتمرة مثل تعقد عمليات المنشـأة سبباً كافياً لعدم تقديم التقارير في حينها، وتتناول التشريعات وأنظمة السوق في العديد من التخصصات المواعيد النهائية الأكثر تحديداً (المعايير المحاسبية) .

٢-٥ الإفصاح المحاسبي والأهمية النسبية

عند الإفصـاح عن المعلومات المحاسـبية في صورة بيانات كمية يلعب هذا المبدأ دوراً مهماً في تحديد مسـتوى الدمج المناسـب للمعلومات المحاسـبية، ويجب الاسـترشاد بمعيار لتحديد الأهمية النسبية للمعلومة وذلك للتوصـل إلى ما إذا كان يتوجب الإفصـاح عنها في بند منفصـل ضـمن القوائم المالية، أم يتم دمجها مع بنود أخرى من الفئة أو الفصـيلة نفسـها . وقد اختلف الباحثون في المعيار الذي يجب الاسـترشـاد به لتحديد الأهمية النسبية للمعلومة، حيث دعا لارسين (Larsen,١٩٨٣,P١٩) إلى استخدام مؤشر القيمة النسبية للبند Relative-Amount وبموجب هذا المؤشر يتم تقييم الأهمية النسـبية للبند في ضوء مقارنة قيمته بقيمة بند أخر من البنود الرئيسـية والتي تستخدم كأساس للمقارنة . كأن يتم مقارنة قيمة البند إذا كان من بنود قائمة الدخل مثلاً بقيمة صافي الربح.

في حين دعا رابورت (Rapport,١٩٦٤,P٢٦) إلى تبني مؤشر التغير النسـبي الحادث في قيمة البند على مـدار الفترة المالية، على اعتبار أن المهم في البنود هو الاتجاه الدال على حركة البنود صـعوداً أو هبوطاً ومن ثم التغير النسبي فيه.

وقد أشـار (مطر،١٩٨٤ :١٤٥) إلى مؤشر خسـارة المعلومات، وبموجب هذا المؤشر يتم تحديد قيمة خسارة المعلومات المترتبة على الدمج بالفرق بين القيمة الإعلامية للتقرير المالي قبل حدوث الدمج وبين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قيمته بعد الدمج.

ويعد هذا المبدأ وثيق الصلة بمبدأ الإفصاح المناسب لأن تطبيق الإفصاح المناسب في الواقع العملي يجعل من الضروري الاسترشاد بمبدأ الأهمية النسبية خصوصاً في تنفيذ عملية الدمج.

حيث إ ن المحاسبين يهتمون أساساً بالمعلومات ذات المغزى ولا يهتمون كثيراً بالمعلومات التي يكون تأثيرها ضئيلاً في القوائم المالية، ومن هنا ندرك أن الأهمية النسبية لعنصر معين هي مسألة نسبية، فما يكون مهماً نسبياً لوحدة اقتصادية معينة قد لا يكون مهماً بالنسبة لوحدة أخرى(فالترميجس وروبرت ميجس،١٩٩٥ :٩٦).

٢-٦ المعلومات المحاسبية والإقراض المصرفي

استمدت البنوك التجارية أهميتها نتيجة لأهمية الائتمان، حيث تعد البنوك التجارية قلب النظام المالي في أي بلد، فهي تحمل ودائع ملايين الأشخاص والحكومات والوحدات الإنتاجية، وبالتالي فهي تجعل النقد متوا فراً بين أيدي المستثمرين من خلال عمليات الإقراض التي تقوم بها هذه البنوك (Reed,١٩٩٩,p١٧٠) .

وبالتالي فإن كل قرض ممنوح على أساس وعد بالوفاء لأجل يعد ائتماناً، حيث تعد القروض الأكثر أهمية بين أنشطة البنوك وذلك لكون القروض المقدمة للعملاء تمثل الجزء الأكبر من بين موجودات كل بنك وبالتالي فهي المصدر الأكثر في تشكيل دخله.

وبما أن القرض الذي يمنح للمدين يقوم أساساً على الثقة المتبادلة ما بين البنك والجهة المقترضة، فإن ذلك يتطلب من البنك تخطيط السياسات التسليفية بكل عناية وكذلك القيام بعمليات التحليل والدراسة الكافية قبل منح القرض، وذلك للتقليل من مستوى المخاطرة التي يمكن التعرض لها وتحقيق مستوى الدخل المرغوب به (شحاته،١٩٩٠ :١١٤) .

وتعد المعلومات التي توفرها البيانات المالية من أكثر المعلومات إفادة لمتخذي قرارات الإقراض لما لها من تأثير في اتخاذ قراراتهم، حيث يعد المركز المالي للمدين من أهم العناصر التي يجب تحليلها عند منح القروض، كونه يعد الضمان الذي يؤكد مقدرة المدين على الدفع في الأجل الطويل، ويعتمد البنك على هذا العامل في استرداد حقوقه عند الضرورة، ومن المعلوم أن القرض لا يمنح للعملاء على أساس أن الضمان هو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسيلة السداد ولكن عادةً تكون هذه الرهون ضامنة للسداد، أما وسيلة السداد فهي غالباً ما تكون من إيرادات المنشأة، لهذا تطلب البنوك عادة مجموعة من الحسابات المالية لعدة سنوات سابقة وخاصة حساب الدخل والميزانية العمومية حتى يمكن من خلالها تحليل مدى قدرة المنشأة على السداد في المستقبل(مسودة،١٩٩٢ :٣٦).

حيث تساعد الميزانية العمومية لفترات متتالية على متابعة تطور الموجودات المستخدمة في خلق الدخل، ونظراً لأن المنشأة تعيش في بيئة متحركة فإن الاهتمام ينصب أيضاً على حساب الدخل، لأن ربحية المنشأة هي محصلة الإيرادات والتكاليف وأيضاً فإن ذلك الحساب يوضح كفاءة الإدارة.

كما أن قائمة التدفقات النقدية وحسب رأي مجلس معايير المحاسبة الدولية(FASB) يجب أن تساعد المستثمرين والدائنين في تقدير ما يلي:(دهمش،١٩٩٦ :٨) .

أ. قدرة المنشأة على توليد تدفق نقدي موجب .

ب. قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها ودفع توزيعات الأسهم .

ج. أسباب الاختلاف بين الدخل والتدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة المتعلقة بهذا الدخل.

د. آثار العمليات الاستثمارية والتمويلية غير النقدية على المركز المالي للمنشأة خلال فترة زمنية محدودة.

وتعد قائمة التدفقات النقدية التي أصبحت إحدى القوائم الإلزامية بالنسبة للمنشأت الاقتصادية ذات أهمية كبيرة في عملية الإقراض، حيث تبين مقدرة المنشأة على توليد النقدية ومدى مرونتها المالية ومقدار ما لديها من نقدية حرة تمكنها من التوسع وسداد القروض ودفع أرباح الأسهم (الخريسات،٢٠٠٥ :٣٢) .

وتستخدم البنوك التجارية قائمة التدفقات النقدية في تقييم مخاطر الائتمان وكذلك تزودهم بالمعلومات التي تساعد في تخطيط الاحتياجات المالية وتخصيص الموارد ومراقبة التدفقات النقدية والسيولة (دهمش،١٩٩٦ :١١) .

ومن هذا المنطلق تنبع أهمية الإفصاح في القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض، حيث إن الإفصاحات المتضمنة في التقارير المالية تساعد متخذي قرارات الإقراض على تحليل الوضع الائتماني للمدين كما وأنه يجب على الجهة المقترضة الإفصاح عن أية معلومة يطلبها متخذو قرارات الإقراض لمساعدتهم في اتخاذ القرار المناسب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الجدير ذكره أن المركز الائتماني أو الجدارة الائتمانية هي التي تحدد قابلية الحصول على القروض، وكلما تحسن المركز الائتماني للمقترض استطاع الحصول على القروض. ويجب أن لا يمنح القرض إلا بعد تحليل المركز الائتماني للعميل والظروف المحيطة به، ومثل هذا الأسلوب يفيد المصرف والعميل معاً، لأن منح القروض بما لا يفي بحاجات العميل قد يعرض العميل والمصرف للمخاطرة، فهناك حالات تستوجب قيام متخذي قرارات الإقراض بتشجيع عميله على زيادة حجم القرض، وذلك عندما يكون المركز الائتماني سليماً وحجم القرض المطلوب أقل بكثير من حاجة العميل للتمويل. والعميل الذي يقابل مصرفاً متفهماً لظروفه يحاول أن يبقى متعاملاً معه لمدة طويلة.

لذا يجب أن يراعي معدو القوائم المالية والمقدمة إلى المصارف التجارية بغرض الحصول على قرض أن يفصحوا بشكل مناسب وكافٍ عما يلي:

أ. سيولة الشركة لأنها المؤشر الأمثل على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير.

ب. ربحية الشركة وهيكلها المالي والمصادر الرئيسية للأموال واستخداماتها والتوقعات الطويلة الأجل لأنها المؤشر الأفضل على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في المدى الطويل.

ج. السياسات التي اتبعتها الشركة في الماضي لمواجهة احتياجاتهم المالية.

ومن الجدير ذكره اهتمام متخذي قرارات الإقراض بالمعلومات غير الكمية لترشيد قراراتهم. ومن أهم المعلومات غير الكمية التي يتم الإفصاح عنها على سبيل المثال لا الحصر الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة والتغيرات التي يمكن أن تطرأ عليها، حيث إنه أصبح من الصعب عمل مقارنات بين الشركات في ظل تعدد الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة والتغيرات التي يمكن أن تطرأ عليها. وفي الوقت نفسه من الصعب جعل جميع الشركات تستخدم طريقة واحدة، إذ من الصعب جعل الشركة تستخدم الطريقة نفسها مدى الحياة، لأن الهدف من استخدام هذه الطرق المحاسبية هو استخدام الطريقة التي تظهر الوضع العادل للشركة التي تتماشى مع التغيرات والظروف المحيطة بها. وكذلك يتم الإفصاح عن تنبؤات وتوقعات الإدارة المستقبلية والأحداث والتغيرات المتوقع حدوثها مثل توقيع اتفاقيات رئيسية جديدة، أو تغير في السياسات المحاسبية، وأي معلومات غير كمية أخرى تؤثر في النظرة المستقبلية للقوائم المالية والتقييم المستقبلي للشركة(Hendriksen, ١٩٨٢,p٢١٨) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث
القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية

٣-١ المقدمة

٣-٢ أهمية إعداد ونشر التقرير السنوي

٣-٣ أهداف إعداد ونشر التقارير المالية

٣-٤ العناصر الرئيسية لقائمة المركز المالي

٣-٥ العناصر الرئيسية لقائمة الدخل

٣-٦ العناصر الرئيسية لقائمة التدفقات النقدية

٣-٧ السياسات المحاسبية والملاحظات على الحسابات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-١ المقدمة

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) الإفصاح عن بنود معينة في صلب القوائم المالية.

كما يتيح الإفصاح عن بنود أخرى إما في صلب القوائم المالية وإما في الإيضاحات المتممة.

كما يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) أن يظهر بيان التدفق النقدي التدفقات النقدية خلال الفترة مصنفة حسب النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وكذلك عرضها بالأسلوب الأكثر ملاءمة .

ويجب تحديد القوائم المالية بشكل واضح و تمييزها عن المعلومات الأخرى في الوثيقة المنشورة نفسها. حيث تنطبق معايير المحاسبة الدولية فقط على القوائم المالية وليس على المعلومات الأخرى المقدمة في التقرير السنوي أو أي وثيقة أخرى . ولذلك فإنه من المهم أن يتمكن متخذو قرارات الإقراض من التفرقة بين المعلومات المعدة على أساس الالتزام باستخدام معايير المحاسبة الدولية و المعلومات الاخرى التي من الممكن أن تكون مفيدة لهم، ولكنها لا تخضع عند إعدادها لقواعد معايير المحاسبة الدولية .

٣-٢ أهداف إعداد ونشر التقارير المالية

يتمثل دور القوائم المالية في تقديم المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات لاتخاذ القرار المناسب، وبما أن التقارير المالية تعد وسيلة لتحقيق غاية فإنها بالطبع لا تحدد ما يجب أن يكون عليه القرار، فهي تعمل على تقديم معلومات عادية محايدة غير متحيزة.

وقد حدد مجلس مبادئ المحاسبة(APB)Accounting Principles Board الأهداف العامة للقوائم المالية التي توضح المحتوى الملائم للبيانات المالية كما يلي:-

أ. إعطاء معلومات موثوقة بشأن الموارد الاقتصادية المتاحة للمشروع أو الوحدة الاقتصادية أو الالتزامات التي عليه، وتعد هذه المعلومات مهمة لتقييم مواطن القوة والضعف في المشروع، وكذلك قدرة المشروع على الوفاء بإلتزاماته.

ب. إعطاء معلومات سليمة عن التغير في صافي موارد المشروع، والناتجة عن نشاطاته الهادفة للربح، وذلك لإظهار العائد المتوقع على شركات توزيعات الأرباح، وقدرة المشروع على دفع التزاماته مقابل الدائنين والموردين ودفع الضرائب للدولة، وقدرته على الاستمرارية والتوسع في عملياته في المستقبل.

ج. إعطاء معلومات تساعد مستخدميها في التنبؤ بالقوة الإيرادية للمشروع في المستقبل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د. إعطاء معلومات تتعلق بالتغيرات في الالتزامات والموارد الاقتصادية للمشروع.

هـ. إظهار معلومات تتعلق بالتقارير المالية التي تعد مهمة لتلبية احتياجات مستخدمي تلك التقارير.

٣-٣ العناصر الرئيسية لقائمة المركز المالي

تعرف قائمة المركز المالي التي يطلق عليها الميزانية العمومية بأنها القائمة التي تستخرج من دفاتر الشركة في نهاية الفترة المالية، تظهر ما تمتلكه الشركة من أصول أو موجودات وما يستحق عليها من ديون أو التزامات، والمبالغ المستثمرة من قبل أصحاب الشركة (دهمش وآخرون،٢٠٠٣ :٧٠)

ويظهر في قائمة المركز المالي اسم المنشأة وكذلك الفترة الزمنية التي تغطي الوضع المالي في لحظة معينة، ولهذا السبب يستعمل التعبير"كما هو في ٢٠٠٥/١٢/٣١ مثلاً " .

وتتكون قائمة المركز المالي من جانب يظهر مواردها الاقتصادية (الموجودات) وفي الجانب الآخر مقارنة مع ما على هذه الموارد من التزامات في ذلك التاريخ سواء تجاه الدائنين وهي المطلوبات أم تجاه الملاك وهي حقوق الملكية. وذلك تطبيقاً لمعادلة الميزانية: (مطر،٢٠٠٤ :٢٢١) .

الموجودات= المطلوبات+حقوق الملكية

ويجب على كل منشأة أن تحدد بناءَ على طبيعة العمليات ما إذا كانت ستعرض الموجودات في شكل متداول و غير متداول و كذلك المطلوبات متداولة و غير متداولة وذلك كمجموعات منفصلة في صلب الميزانية العمومية (المعايير المحاسبية) .

وتتضمن الموجودات مجموعة من الفقرات في بنود منفصلة في صلب الميزانية وهي:

- النقدية: تعد النقدية الوسيلة التي يتم من خلالها الوفاء بالمطلوبات القائمة على المنشأة ويشمل بند النقدية كل من النقدية الموجودة في صندوق المنشأة والنقدية بالبنوك (دهمش وآخرون،٢٠٠٠ :٢١٣) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويهتم متخذو قرارات الإقراض بالنقدية لأن رصيدها يتأثر بالمبيعات النقدية وتحصيل الذمم المدينة من جهة، ومصروفات المنشأة وتسديد التزاماتها من جهة أخرى.

أ. الذمم المدينة: يشكل بند (المدينون) عنصراً أساسياً من عناصر الأصول المتداولة في المنشأة، وينشأ هذا الأصل عادة عن عمليات البيع الآجل.

ويتأثر قرار الإقراض بالحسابات المدينة خصوصاً إذا ما كان بعض الحسابات المدينة قد استخدم ضمانة قروض المنشأة. وكذلك فإن رصيد تلك الذمم يعكس قدرة المنشأة في تحصيل الذمم المدينة وبالتالي تعزيز الجدارة الائتمانية للمنشأة.

- أوراق القبض: تمثل أوراق القبض الكمبيالات أو سندات السحب الموجودة لدى المشروع التي تمثل قيمة الديون المستحقة للمنشأة على الغير مقابل بيع بضاعة أو تقديم خدمات أو منح قروض، وتتميز بإمكانية خصمها لدى البنوك قبل تاريخ استحقاقها وتحويلها إلى نقدية، بالإضافة لذلك فإن بعض البنوك تقبل الكمبيالات الموجودة لدى المشروع كضمان للحصول على تسهيلات ائتمانية أو قروض(دهمش وآخرون،٢٠٠٠ :١٨٧).

وينصب اهتمام متخذي قرارات الإقراض عند دراسة أوراق القبض على معرفة ما إذا كانت ترد للمنشأة بصورة اعتيادية أم أنها استبدال لحسابات مدينة يواجه أصحابها صعوبات مالية ، كما أن خصم الأوراق التجارية لدى المصارف يخلق التزاماً على المنشأة لأن المصرف يعود عليها في حالة رفض المدين تسديد الأوراق المخصومة.

- المخزون: تختلف طبيعة المخزون من البضاعة أو المخزون السلعي تبعاً لاختلاف طبيعة نشاط المنشأة، ويشكل المخزون من البضاعة بنداً أساسياً من بنود الأصول المتداولة كما يعد عنصراً أساسياً من مكونات رأس المال العامل (مطر،٢٠٠٠ :١١٩) .

ويؤثر كل من تركيبة المخزون وطرق تسعيره والطلب عليه وعمره ومدى تعرضه للتلف أو التقادم والتأمين عليه، في قرار الإقراض، لأن هذه العوامل مجتمعة تحدد قيمة المخزون ضماناً لتسديد القروض إلى المصرف.

- الموجودات المتداولة الأخرى: كالمصروفات المدفوعة مقدماً، فهذه الأصول تعد مهمة لأنها تعزز القابيلة المالية للمنشأة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. الموجودات طويلة الأجل: وتشمل الأصول الملموسة وغير الملموسة والتشغيلية والمالية التي تكون بطبيعتها طويلة الأجل .

وتزداد أهمية هذا البند في قرارات الإقراض طويلة الأجل لأنها تستخدم ضماناً لهذا النوع من القروض.

أما بالنسبة للمطلوبات فتتضمن مجموعة من الفقرات في بنود منفصلة في صلب الميزانية وهي:

- المطلوبات قصيرة الأجل: وتتمثل عادة بالالتزامات التي يتوقع تسويتها أثناء فترة التشغيل العادية للمنشأة أو عندما تستحق السداد أو التسوية خلال إثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية.

ويهتم متخذو قرارات الإقراض بالمطلوبات قصيرة الأجل من حيث كونها مضمونة أم لا، وكذلك إمكانية استفادة المنشأة من الخصم النقدي الذي يمنحه لها الموردون فيما لو سددت ديونها بمواعيد معينة ، حيث تعزز هذه العوامل المتعلقة بالمطلوبات قصيرة الأجل القدرة المالية والائتمانية للمنشأة المقترضة.

- المطلوبات طويلة الأجل: وتتمثل بالالتزامات التي يتجاوز أجلها السنة المالية ومن الأمثلة عليها: أوراق الدفع طويلة الأجل، والقروض طويلة الأجل والسندات طويلة الأجل. وتفرض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها على أن تدرج بالميزانية ليس بقيمتها الاسمية وإنما بقيمتها الحالية، وتقييمها بتاريخ الميزانية بقيمتها الحالية (مطر،٢٠٠٠ :٢٣٠) .

وتقسم القروض إلى قروض مضمونة وقروض غير مضمونة، والضمانات هنا قد تكون رهونات نقدية أو عقارية أو رهن الأسهم والسندات أو رهونات السيارات وغيرها من الضمانات، ويمكن أن تكون الضمانات شخصية مثل كفالة المتعاملين المعروفين جيداً للبنك الذين يتمتعون بالسمعة الحسنة والمراكز المالية القوية.

- حقوق الملكية : ويقصد بها الالتزامات التي توجدعلى المنشأة في لحظة إعداد الميزانية تجاه الملاك، وتختلف عناصر حقوق الملكية وفقاً لاختلاف الشكل القانوني للمنشأة الاقتصادية ولكن كلها تتضمن عنصر رأس المال (مطر،٢٠٠٠ :٢٣٠) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعد رأس المال مهماً في قرارات الإقراض المصرفي، فتراكم الخسائر في المنشأة يؤدي إلى تآكل رأس المال، وذلك لأن حساب الأرباح والخسائر يغلق في حساب رأس المال سنوياً، وبالتالي فإن ضعف رأس المال يعني أن المطلوبات لا تسندها إلا موجودات قليلة القيمة ، وعليه فإنه كلما ازداد مبلغ رأس المال ازدادت جدارة العميل المقترض.

٣-٤ العناصر الرئيسية لقائمة الدخل

تشير قائمة الدخل إلى إيرادات ومصروفات المنشأة وصافي ربحها، ويعكس حساب الأرباح والخسائر فاعلية الموجودات في خلق الدخل وكذلك نشاط إدارة المنشأة.

وقد جاء في الفقرة رقم(٧٥) من المعيار المحاسبي رقم(١) أنه يجب أن تشمل قائمة الدخل مبالغ البنود التالية كحد أدنى:

أ. الإيراد .

ب. نتائج أنشطة التشغيل .

ج. تكاليف التمويل .

د. الحصة في الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة في الأرباح والخسائر التي يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية.

هـ. المصروفات الإيرادية .

و. الربح أوالخسارة من الأنشطة العادية .

ز. البنود غير العادية .

ح. صافي الربح أو الخسارة للفترة .

ويجب على المنشأة أن تقوم بالإفصاح إما في صلب قائمة الدخل وإما بالإيضاحات المتممة عن مبلغ ربح السهم المتحقق في الفترة التي تغطيها القوائم المالية وكذلك عرض الأرباح الموزعة على المساهمين.

ويهتم متخذو قرارات الإقراض المصرفي بقائمة الدخل لأنه من خلال الإفصاحات في هذه القائمة يمكن معرف الطرق الحسابية المتبعة في إعداد مبالغ الأرباح والخسائر لأن لها تأثير كبير في التوصل إلى الرقم النهائي للأرباح والخسائر. وكذلك فإنه يمكن معرفة مدى استقرار أرباح المنشأة وكيفية إدارة تلك الأرباح لغرض زيادتها في المستقبل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٥ العناصر الرئيسية لقائمة التدفقات النقدية

تعرف قائمة التدفقات النقدية بأنها القائمة التي تبين الكيفية التي تولد فيها المنشأة النقدية وما في حكمها والكيفية التي تستخدم فيها هذه النقدية وما يعادلها، وهي إحدى القوائم الإلزامية التي ألزم المعيار المحاسبي الدولي رقم(٧) بإعدادها من قبل جميع المنشآت، وتقديمها كجزء مكمل لبياناتها المالية لأي فترة تقدم عنها البيانات المالية.

وتعد معلومات التدفق النقدي مفيدة بالاقتران مع باقي البيانات المالية كما جاء في الفقرة رقم (٤) من المعيار المحاسبي الدولي رقم(٧)، حيث إنها تزود المستخدمين بمعلومات تمكنهم من تقييم التغيرات في صافي أصول المشروع وهيكلها المالي (بما في ذلك سيولة المنشأة وقدرتها على الوفاء بالدين) وقدرتها في التأثير على مبالغ التدفقات النقدية وتوقيتها لأجل التكيف مع الظروف والفرص المتغيرة. فمعلومات التدفق النقدي مفيدة في تقييم قدرة المشروع على توليد النقدية وما يعادلها، كما تساعد المستخدمين على تطوير نماذج لتقدير ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمشاريع مختلفة. كما تحسن قابلية المقارنة بين تقاريرالأداء لعدة مشاريع لأنها تستبعد الآثار الناجمة عن استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة للعمليات والأحداث نفسها .

وتصنف النقدية الداخلة والخارجة في واحدة من ثلاثة أنشطة وفقاً لنوع النشاط الذي تسبب في حوث التدفق النقدي وتشمل هذه النشاطات:(Kieso,etal,٢٠٠٤,p١٩٢) .

أ. أنشطة التشغيل .

ب. أنشطة الإستثمار .

ج. أنشطة التمويل .

ويهتم متخذو قرارات الإقراض المصرفي بمبالغ أنشطة التمويل لأنها تبين المدفوعات والمتحصلات النقدية المتعلقة بمصادر تمويل المنشأة ،حيث تبين هذه الفقرة المصادر الداخلية والخارجية للتمويل، وإذا كانت هذه المصادر خارجية فإنها تشكل التزاماً فوق التزام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٦ السياسات المحاسبية والملاحظات على الحسابات

جاء في الفقرة رقم (٢٠) من المعيار المحاسبي رقم (١) أنه " يجب على الإدارة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية للمنشأة بحيث تخدم قوائمها المالية لكافة المتطلبات المحددة بكل معيار محاسبي دولي منطبق عليها " .

والسياسات المحاسبية هي المبادئ والأسس والأعراف والأحكام والإجراءات التي تتبناها الإدارة في إعداد وعرض البيانات المالية.

ونظراً لوجود الفروقات القائمة حالياً بين التطبيقات المهنية في العالم بشأن السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد البيانات، دعت لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC) إلى توحيد عرض المعلومات في البيانات المالية بين الدول المختلفة ، ويجب على الإدارة مراعاة الأمور التالية عند المفاضلة بين السياسات المحاسبية لاختيار السياسة الأفضل وهي :

أ. **الحيطه و الحذر** Prudence وذلك بمراعات التخطيط في قياس نتيجة العمليات لدى إعداد البيانات المالية .

ب. **تفوق الجوهر على الشكل** Substance Over Form هذا ويقضي بوجوب مراعاة مضمون الأحداث و العمليات المالية لا شكلها القانوني فقط لدى عرض وتقييم هذه العمليات و الأحداث

ج. **الأهمية النسبية** Materiality في عرض المعلومات المالية المنشورة، لذا يجب مراعاة الأهمية النسبية وذلك بالإفصاح عن كافة البنود التي يكون لها تاثير مادي في عملية اتخاذ القرارات .

ومن الامثلة على السياسات المحاسبية كما جاءت في المعيارالمحاسبي رقم (١) التي تخدم متخذي القرارات وتستوجب الإفصاح عنها:-

أ. سياسة تقييم المخزون.

ب. سياسة الاعتراف بالإيراد مثل واقعة البيع أم واقعة الإنتاج.

ج. سياسة الاهتلاك المتبعة، مثل (طريقة القسط الثابت، أم طريقة القسط المتناقص)

د. أساس (أسس) القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هـ. سياسات التقييم.

و. في القوائم المالية الموحدة يجب الإفصاح عن السياسة المستخدمة لتحديد الشهرة وحصة الأقلية.

ويجب الإفصاح عن أي تغيير يحدث في السياسات المحاسبية و عن أسباب هذا التغيير، وإذا كان لهذا التغيير أثر هام في نتيجة أعمال الفترة المحاسبية أو الفترات اللاحقة يجب حينئذ الإفصاح عن هذا التغيير وتحديده كمياً .

ومن الاعتبارات الأخرى التي يجب مراعاتها في الإفصاح عن السياسات المحاسبية أنه في حال مخالفة الفرضيات و المبادئ المحاسبية الأساسية وهي الاستمرارية و الاتساق والاستحقاق يجب الإفصاح عن هذه المخالفة وأسبابها، في حين أنه ليس من الضروري الاعتراف بالالتزام بهذه الفرضيات و المبادئ المحاسبية.

أما بالنسبة للملاحظات المرفقة بالحسابات فقد جاء في الفقرة رقم (٤٦) من المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) أنه "يجب تحديد كل بند من بنود القوائم المالية بوضوح"، وعلاوة على ذلك فإنه يجب تقديم المعلومات التالية بشكل صحيح :

أ. اسم المنشاة التي قدمت التقرير أو أي وسيلة أخرى لهذا التحديد .

ب. توضيح ما إذا كانت القوائم المالية تغطي المنشأة منفردة أم مجموعة منها .

ج. تحديد تاريخ الميزانية أو الفترة التي تغطيها القوائم المالية أيهما أنسب لمكونات القوائم .

د. تحديد العملة التي يقدم بها التقرير .

هـ. مستوى الدقة المستخدمة في عرض الأرقام في القوائم المالية .

ويتم عادة تلبية متطلبات الإفصاح في تلك الفقرة من خلال تقديم عناوين للصفحات و عناوين مختصرة للأعمدة في كل صفحة من صفحات القوائم المالية .

ومن الأمور التي يجب الإفصاح عنها في الملاحظات على القوائم المالية ما يلي:

- الإفصاح عن القيود على النقدية مثل أن يكون جزءاً من النقدية استخدم ضمانة لقروض المنشأة .
- الإفصاح عن الأوراق المالية من حيث قيمتها السوقية إذا كانت تختلف عن القيمة المدرجة بها في البيانات المالية، وإذا كانت ترد إلى المنشأة بصورة اعتيادية أم أنها استبدال لحسابات مدينة يواجه أصحابها صعوبات مالية، وكذلك يجب الإفصاح عن خصمها لدى المصارف لأنها ربما تشكل التزامات على المنشأة في حالة رفض المدين تسديد الأوراق المخصومة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الإفصاح عن المخزون من حيث سياسة تقييمه والطلب عليه ومدى تعرضه للتلف وعمره والتقادم التكنولوجي.
- الإفصاح عن عقود المنشأة مع الموردين التي تلتزم بموجبها شراء البضائع منهم في المدى الطويل، حيث تعكس هذه العقود القدرة المالية للمنشأة .
- الإفصاح عن رأس المال وتحليل الأسهم العادية لرأس المال والاحتياطيات وأن تبين بشكل منفصل أنواع رأس المال المدفوع وعلاوة الإصدار والاحتياطيات، وكذلك يجب أن تفصح المنشأة عما يلي إما في صلب الميزانية وإما في الإيضاحات المتممة كما جاء في الفقرة رقم (٧٤) من المعيار المحاسبي رقم (١) ويخص رأس المال:

أ. بالنسبة لكل نوع من أسهم رأس المال:

- عدد الأسهم المصرح بها.
- عدد الأسهم المصدر والمدفوع بالكامل وعدد الأسهم المصدرة وغير المدفوعة بالكامل.
- القيمة الاسمية لكل سهم.
- مقارنة بين عدد الأسهم غير المسددة في بداية ونهاية السنة.
- أسهم المنشأة(أسهم الخزينة) التي تمتلكها المنشأة نفسها أو شركاتها الفرعية أو شركاتها الزميلة.

ب. وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي مدرج ضمن حقوق الملكية.

ج. اقتراح توزيع أرباح الأسهم.

د. مبالغ أية أرباح ممتازة متراكمة لم يتم تسجيلها.

- الإفصاح عن الحصة في الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة في الأرباح والخسائر التي يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية.
- الإفصاح عن مدى استقرار أرباح المنشأة وكيفية إدارة الأرباح.

أ. الإفصاح عن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها من حيث أساليب تقدير قيمة هذا المخصص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الإفصاح عن البنود غير العادية في قائمة الدخل، فهناك إيرادات قد تتحقق لمصلحة المنشأة، وتكون ناتجة عن عمليات غير متعلقة بأعمال المنشـــأة العادية مثل الفوائد الدائنة وأرباح الأســـهم، وفي المقابل قد تترتب على المنشـــأة مصـــاريف غير عادية لا ترتبط مباشر بأعمال المنشـــأة العادية مثل الفوائد المدينة وخسائر ناجمة عن بيع الأصول.
- الإفصـاح عن البنود غير العادية في قائمة التدفقات النقدية، حيث يتم الإفصـاح بشكل منفصل كما جاء في الفقرة رقم(٢٩) من المعيار المحاسبي الدولي رقم(٧) عن التدفقات النقدية المرتبطة بالبنود غير العادية وكأنها ناشـئة عن النشـاطات التشـغيلية أو الاسـتثمارية أو التمويلية، وذلك لمسـاعدة مســـتخدمي القوائم المالية على تفهم طبيعتها وآثارها في التدفقات النقدية الحالية والمســـتقبلية للمشروع.
- الإفصاح عن الاستثمارات في الشركات الأخرى ومدى العلاقات والارتباطات مع تلك الشركات.
- الإفصـــاح عن مبـالغ التســـهيلات الائتمانية غير المســـحوبة التي يمكن أن تكون متوافرة لأغراض النشاطات التشغيلية المستقبلية أو لسداد التزامات رأسمالية مع بيان أية قيود على استخدام هذه التسهيلات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع
تحليل النتائج واختبار الفرضيات

٤-١ المقدمة

٤-٢ مجتمع الدراسة

٤-٣ أساليب جمع البيانات

٤-٤ التصميم الإحصائي وتحليل البيانات

٤-٥ خصائص عينة الدراسة

٤-٦ الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات الإقراض المصرفي

٤-٧ التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-١ المقدمة

يهدف هذا المبحث إلى بيان منهجية الدراسة، حيث تناول مجتمع الدراسة وعينتها ومعايير القياس، واختبارات صدق وثبات أداة القياس وكذلك أساليب جمع البيانات بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات والتوصل إلى النتائج.

وتعد هذه الدراسة من النوع الوصفي الاستكشافي أو الاستقصائي المبني على آراء أو اتجاهات عينة الدراسة، حيث أجريت هذه الدراسة على البنوك التجارية العاملة في الأردن المدرجة في البنك المركزي في نهاية تشرين الأول/٢٠٠٥.

٤-٢ مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الأردنية ممثلة بأقسام التسهيلات الائتمانية أو من ينوب عنهم، حيث تم الحصول على قائمة من البنك المركزي بأسماء هذه البنوك، وقد اشتملت (٢٤) بنكاً تجارياً تعمل في الأردن لتاريخ إعداد هذه الدراسة حسب نشرة البنك المركزي لشهر ٤ لعام ٢٠٠٤.

ويعود سبب اختيار قسم التسهيلات الائتمانية لكون مديري هذه الأقسام لديهم سلطة اتخاذ القرارات في البنوك التجارية الأردنية مما يؤهلهم لتمثيل الإدارة، وذلك لاختبار الفرضيات المتعلقة بالأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات الإقراض المصرفي.

وتتكون عينة الدراسة من مجتمع الدراسة بالكامل المكون من(٢٤) بنكاً تجارياً يعمل في الأردن، ممثلةً في أقسام التسهيلات الائتمانية لتلك البنوك.

وقد تم توزيع (١٦٦) إستبانة وأعيد منها (١٥٧) استبانة، بنسبة استرداد ٩٤,٥% تقريباً . ومثل هذا العدد من الاستبانات الموزعة عدد موظفي أقسام التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية.

٤-٣ أساليب جمع البيانات ومصادرها

بعد تحديد الإطار المبدئي لعناصر الدراسة الأساسية، تم الشروع بعملية جمع البيانات من مختلف المصادر التي قسمت إلى نوعين هما: المصادر الثانوية والمصادر الأولية، كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. المصادر الثانوية وتشمل:

أ. الكتب والدوريات العلمية، والمراجع والدراسات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية.

ب. المواقع الألكترونية على الإنترنت الخاصة بمجلس معايير المحاسبة الدولية وهيئة الأوراق المالية الأردنية ومواقع أخرى ذات علاقة بالموضوع.

٢. المصادر الأولية

أ. تم اعتماد مؤشر الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في القوائم المالية بموجب معايير المحاسبة الدولية وقسمت إلى أربعة أجزاء وفق الآلية التالية:

- الجزء الأول: الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة المركز المالي.
- الجزء الثاني: الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة الدخل.
- الجزء الثالث: الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية.
- الجزء الثالث: الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في الملاحظات على الحسابات.

ب. صممت استبانة لجميع المعلومات اللازمة للدراسة، لتعرف آراء ووجهة نظر متخذي قرارات الإقراض في الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات الإقراض المصرفي، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية وقد شملت الاستبانة ما يلي:

- معلومات خاصة بالمستجيبين وقد وردت في الجزء الأول بعنوان البيانات التعريفية، وتضمنت معلومات حول المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وعدد سنوات الخبرة، وعدد قرارات الإقراض المتخذة خلال الشهر.

- بيانات متغيرات الدراسة، وقد تم تقسيم بنود الاستبانة البالغ عددها (٤٥) بنداً إلى أربعة أجزاء كما يلي:

- الجزء الأول: البنود المتعلقة بقائمة المركز المالي وقد شملت البنود من(١-١٣).
- الجزء الثاني: البنود المتعلقة بقائمة الدخل وقد شملت البنود من (١٤-٢١).
- الجزء الثالث: البنود المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية وقد شملت البنود من(٢٢-٢٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الجزء الرابع: البنود المتعلقة بالملاحظات على الحسابات وقد شملت البنود من (٢٧-٤٥).

طرح سؤال مفتوح على المستجيبين للاستبانة يتعلق بأية بنود أخرى يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية يراها المستجيب ضرورية، لإدراجها في القوائم المالية غير تلك الواردة في بنود الاستبانة في الجزء الثاني منها.

تم اعتماد مقياس ليكرت المكون من خمس درجات لتحديد درجة أهمية كل بند من بنود الاستبانة كما يلي:

الدرجة	٥	٤	٣	٢	١
الأهمية	مهم جداً	مهم	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	غير مهم على الإطلاق

وقد قام الباحث باعتماد تصنيف للمتوسطات الحسابية على النحو الآتي:

الدرجة	١-أقل من ١,٨	١,٨-أقل من ٢,٦	٢,٦-أقل من ٣,٤	٣,٤-أقل من ٤,٢	٤,٢-أقل من ٥
الأهمية	غير مهم	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	مهم	مهم جداً

وللتأكد من سهولة فهم الاستبانة وتغطيتها لموضوع الدراسة، تم عرض الاستبانة قبل توزيعها على عدد من الأكاديميين وبعض متخذي قرارات الإقراض المصرفي في البنوك التجارية العاملة في الأردن، لأخذ آرائهم واقتراحاتهم عليها، وفي ضوء تلك الاقتراحات تم تعديل الإستبانة، ثم أرسلت إلى عينة الدراسة مرفقة بكتاب من الباحث موضحاً فيه الهدف من الدراسة وأبعادها.

استخدم معامل ثبات (ألفا كرونباخ) للحكم على دقة القياس من خلال تحديد ثبات أداة القياس الممثلة بالاستبانة لمعرفة مدى صدق الاستبانة في قياس المفهوم المراد قياسه فعلاً، وهو الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في القوائم المالية.

بلغ معامل الثبات ألفا كرونباخ للبنود المتعلقة بالأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في القوائم المالية ٩٤%، مما يدل على مستوى عال من ثبات أداة القياس، وهو أعلى من قيمة ألفا المعيارية التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبلغ ٦٠% ، لـذلـك يمكن الاعتماد على اســتجـابات أفراد العينة في اشــتقاق النتائج المتعلقة بمجتمع الدراســة . ويمثل معامل الثبات هذا احتمالية الحصــول على نفس النتائج في حال اعادة الدراســة مرة أخرى.

٤-٤ التصميم الإحصائي للدراسة وتحليل البيانات .

إســتخدم برنامج الرزمة الإحصــائية للدراســات الإجتماعية (Statistical Package for Social Sciences-SPSS) في تحليل البيانات التي تم جمعها . وقد تم اسـتخدام الأساليب الإحصائية الآتية لتحقيق أغراض البحث:

أولاً: أساليب إحصائية وصفية:

١- التوزيع التكراري: كمؤشر لمعرفـة عـدد التكرارات لكـل فئـة من المتغيرات النوعيـة وكذلك القيم المختلفة للمتغيرات الكمية، وقد استخدم في هذه الدراسة لتعرف خصائص عينة الدراسة.

٢- الوسط الحسابي: استخدم في هذه الدراسة مؤشراً لترتيب البنود حسب أهميتها من وجهة نظر المسـتجيبين للإسـتبانة من فئة متخذي قرارات الإقراض المصرـفي، حيث اعتبر الوسط الحســابي لإجابات المســتجيبين مؤشراً لتحديد درجة الأهمية النســبية لكل بند من بنود الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

٣- الإنحراف المعياري: أســتخدم في هذه الدراســة لمعرفة مدى تشــتت القيم عن وســطها الحسابي.

ثانياً: الإحصاء الإستدلالي

١. تحليل الانحدار المتعدد

وذلك لبيان مقدار الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في القوائم المالية الواردة في الاستبانة بالنسبة لمتخذي قرارات الإقراض المصرفي.

٢. الانحدار المتدرج (Step Wise Regression Model) :

وذلك لبيان مقدار ما يفسر كل بند من المتغير المستقل من القائمة موضوع الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٥ خصائص عينة الدراسة:

١- المؤهل العلمي:

يبين الجدول رقم (٤-١) نتائج الدراسة المتعلقة بالمؤهل العلمي لعينة الدراسة، وتم تحديد خمسة مستويات للمؤهل العلمي تبدأ من ما دون البكالوريوس إلى درجة الدكتوراة أما المستوى السادس فهم من يحملون شهادة مهنية أخرى.

الجدول رقم(٤-١)

المؤهل العلمي لعينة الدراسة

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دون البكالوريوس	لا يوجد	-----
بكالوريوس	٩٣	%٥٩,٣
دبلوم عالي	٩	%٥,٧
ماجستير	٥٥	%٣٥
دكتوراة	لا يوجد	-----
شهادة أخرى	لا يوجد	-----
المجموع	١٥٧	%١٠٠

يلاحظ من الجدول المذكور أن المستوى التعليمي لمتخذي قرارات الإقراض المصرفي يعد مرتفعاً، حيث كانت نسبة من يحملون درجة البكالوريوس هي(٥٩,٣%) و(٣٥%) لحملة درجة الماجستير، وهذا يعني أن عينة الدراسة تمثل الفئة المؤهلة علمياً القادرة على الإجابة عن أسئلة الاستبانة.

٢- التخصص العلمي:

يبين الجدول رقم (٤-٢) نتائج الدراسة المتعلقة بالتخصص العلمي لعينة الدراسة فقد تم تقسيم التخصص العلمي إلى خمس فئات، منها أربع فئات لها علاقة كبيرة بموضوع الدراسة، وهي المحاسبة والإدارة والاقتصاد والتمويل، والفئة الخامسة تشمل أي تخصص آخر:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم(٤-٢)

التخصص العلمي لعينة الدراسة

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	٦٩	%٤٣,٩
إدارة	٣٤	%٢١,٧
إقتصاد	٦	%٣,٨
تمويل	٣٥	%٢٢,٣
أخرى	١٣	%٨,٣
المجموع	١٥٧	%١٠٠

يبين الجدول رقم(٤-٣) أن التخصص العلمي لغالبية عينة الدراسة له علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، حيث بلغت أعلى نسبة (٤٣,٩) لتخصص المحاسبة، في حين بلغت نسبة تخصص التمويل (٢٢,٣%) والتخصصات الأخرى (٣٣,٨%) ، ويمكن تفسير أسباب ارتفاع هذه النسبة إلى أن تلك التخصصات ذات علاقة بموضوع الدراسة، وهذا يعني أن عينة الدراسة لديها الخلفية العلمية المناسبة للإجابة على أسئلة الاستبانة.

٣- عدد سنوات الخبرة في مجال الإقراض:

يبين الجدول (٤-٣) نتائج الدراسة المتعلقة بعدد سنوات الخبرة في مجال الإقراض المصرفي، حيث تراوح عدد سنوات الخبرة بين أقل من خمس سنوات وعشرين سنة فأكثر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٤-٣)

عدد سنوات الخبرة لعينة الدراسة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٥ سنوات	٥٥	%٣٥,١
٥-أقل من ١٠	٥٠	%٣١,٨
١٠-أقل من ١٥	٣٧	%٢٣,٦
١٥-أقل من ٢٠	٩	%٥,٧
٢٠ سنة فأكثر	٦	%٣,٨
المجموع	١٥٧	%١٠٠

ويتبين من الجدول أعلاه أن أعلى نسبة كانت (٣٥,١%) لفئة أقل من ٥ سنوات ويليها فئة من(٥) إلى أقل من (١٠) بنسبة (٣١,٨%) ، مما يعني أن هناك تنويعاً كبيراً في سنوات الخبرة لعينة الدراسة.

٤- متوسط أعداد القرارات الإقراضية المتخذة خلال الشهر:

لقد تم طرح السؤال بشكل مفتوح يتيح لكل فرد من أفراد العينة الإجابة عليه بناءً على عدد القرارات التي يتخذها، وقد تراوحت الإجابات بين (٤٠-٩٠) قرار بمتوسط (٦٨) قرار، ويمكن تفسير هذا العدد المرتفع من القرارات بأهمية البنوك التجارية في دعم الاقتصاد الوطني وإتاحة الأموال لمنشآت الأعمال وبالتالي تمكينها من متابعة عملها بالشكل الأمثل وتعزيز قدرتها المالية لمواكبة التزاماتها.

٤-٦ الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات الإقراض المصرفي

لتعرف أهمية البنود المفصح عنها في القوائم المالية من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي، تم تقسيم الاستبانة في الجزء الثاني منها إلى أربعة أقسام تمثل البيانات المالية الأربع: قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية والملاحظات على القوائم المالية، وطلب من المستجيبين تحديد درجة الأهمية لكل بند من تلك البنود.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت النتائج المتعلقة بقائمة المركز المالي، كما هو موضح في الجدول رقم(٤-٤) التالي:

الجدول رقم (٤-٤)

الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة المركز المالي من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي

الفقرة	المتوسط	الإنحراف المعياري
٤- تحديد تاريخ الميزانية او الفترة التي تغطيها القوائم المالية	٤,٦٥	٠,٦١
٧- عرض الذمم المدنية ومخصصاتها	٤,٦٤	٠,٥٨
٥- تصنيف الموجودات والمطلوبات إلى متداولة وغير متداولة	٤,٥٨	٠,٦٢
٢- الإفصاح عن مستوى الدقة في عرض الأرقام في القوائم المالية	٤,٥٤	٠,٦١
١٣- عرض رأس المال ومكوناته	٤,٥٢	٠,٥٩
١- الإفصاح عن اسم الشركة وتاريخ صدور الميزانية	٤,٥	٠,٦٣
٣- إظهار الأرقام المقارنة	٤,٤	٠,٦٤
٨- عرض الموجودات طويلة الأجل ومخصصات إهلاكها	٤,٤	٠,٦٨
٦-عرض النقدية في الصندوق ولدى البنوك	٤,٤	٠,٧
١١- عرض القروض والذمم الدائنة البنكية المضمونة منها منفصلة عن غير المضمونة	٤,٣٦	٠,٧٤
١٢- الإفصاح عن المصروفات المستحقة غير المدفوعة والضرائب المستحقة	٤,٣٥	٠,٦٩
٩- عرض المخزون بتفاصيله	٤,٣١	٠,٨٠
١٠- عرض الاستثمارت طويلة الأجل في شركات أخرى	٤,٢٥	٠,٦٩

من الجدول رقم (٤-٤) يتضح أن المتوسطات الحسابية ما بين (٤,٢٥- ٤,٦٥) وهذا يشير إلى أن ا لبنود المفصح عنها في قائمة المركز المالي حظيت على درجة مهم جداً بشكل عام، وكان أهم هذه الفقرات بالنسبة لمتخذي قرارات الإقراض المصرفي تحديد تاريخ الميزانية أو الفترة التي تغطيها القوائم المالية " بمتوسط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حسـابي ٤,٦٥ وكان أقلها أهمية الفقرة " عرض الاسـتثمارت طويلة الأجل في شركات أخرى " بمتوسط حسابي ٤,٢٥.

ويمكن تفسير هذه النتائج بأهمية قائمة المركز المالي في اتخاذ قرارات الإقراض المصرفي، حيث حظيت كل الفقرات المفصـــح عنها في هذه القائمة على درجة المهم جداً، ومن الجدير ذكره أن تحديد تاريخ الميزانية أو الفترة التي تغطيها القوائم يعد أسـاسـياً في عملية تحليل الوضـع الائتماني، ذلك لأنها تعكس وضع العميل المالي في فترة معينة يكون البنك المقرض قادراً على دراسة ذلك الوضع بصورة أكثر دقة.

وبالرغم من أن الاستثمارات طويلة الأجل في شركات أخرى تعزز الوضع المالي والائتماني للعميل إلا أنهـا تقـل بـاقي الفقرات المتعلقة بالإفصـــاح المحاســـبي في قائمة المركز المالي. وكانت النتائج المتعلقة بقائمة الدخل، كما هو موضح في الجدول رقم(٤-٥) التالي:

الجدول رقم(٤-٥)

الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة الدخل من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي

الفقرة	المتوسط	الإنحراف المعياري
١٤- عرض المبيعات الصافية	٤,٦١	٠,٥٠
١٧- بيان صافي الربح او الخسارة .	٤,٥٥	٠,٦٢
١٥- عرض نتائج الأنشطة التشغيلية	٤,٥٠	٠,٦١
٢٠- عرض المخصصات والاحتياطيات والرسوم الإضافية الأخرى	٤,٠٤	٠,٧٧
١٦- عرض تكاليف التمويل	٤,٣٨	٠,٦٥
١٩- عرض الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين	٣,٩٤	٠,٨٣
١٨- عرض مبلغ ربح السهم المتحقق في الفترة التي تغطيها القوائم المالية	٣,٩١	٠,٨١
٢١- عرض حصة الأقلية من صافي الربح في قائمة الدخل الموحدة .	٣,٨٥	٠,٩٣

من الجدول رقم (٤-٥) يتضـح أن المتوسـطات الحسـابية ما بين (٣,٨٥-٤,٦١) وهذا يشـير إلى أن ا لبنود المفصـح عنها في قائمة الدخل تراوحت بين المهم والمهم جداً، وكان أهم هذه الفقرات بالنسـبة لمتخذي قرارات الإقراض المصرـفي " عرض المبيعات الصـافية " بمتوسـط حسـابي ٤,٦١ وكان أقلها أهمية الفقرة "عرض حصة الأقلية من صافي الربح في قائمة الدخل الموحدة " بمتوسط حسابي ٣,٨٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تفسير هذه النتائج المتعلقة بقائمة الدخل إلى أن عرض المبيعات الصافية يعكس قوة الشركة ووضعها المالي والتنافسي- أيضاً. أما بالنسبة لعرض حصة الأقلية في قائمة الدخل الموحدة فتقل باقي فقرات قائمة الدخل أهمية، وذلك من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي، ذلك لأنها لا تعكس الوضع الائتماني للعميل ولا تعزز من قوته المالية والائتمانية. وكانت النتائج المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية، كما هو موضح في الجدول رقم(٤-٦) التالي:

الجدول رقم(٤-٦)

الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي مرتبة

الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري
٢٢- الإفصاح عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للنشاطات التشغيلية	٤,٣٣	٠,٧٠
٢٤- الإفصاح عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للنشاطات التمويلية	٤,٣٣	٠,٧١
٢٦- عرض النقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية ونهاية الفترة.	٤,٢٣	٠,٧٦
٢٣- الإفصاح عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للنشاطات الاستثمارية	٤,٢٣	٠,٨٠
٢٥- عرض صافي الزيادة أو النقص في النقدية	٤,١٦	٠,٦٨

من الجدول رقم (٤-٦) يتضح ان المتوسطات الحسابية ما بين (٤,١٦-٤,٣٣) وهذا يشير إلى أن ا لبنود المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية تراوحت بين المهم والمهم جداً، وكان أهم هذه الفقرات بالنسبة لمتخذي قرارات الإقراض المصرفي "الإفصاح عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للنشاطات التشغيلية " بمتوسط حسابي ٤,٣٣ يليها مباشرة في الأهمية الفقرة الإفصاح عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للنشاطات التمويلية بالمتوسط نفسه وكان أقلها أهمية الفقرة " عرض صافي الزيادة أو النقص في النقدية " بمتوسط حسابي ٤,١٦.

ويمكن تفسير هذه النتائج بأن متخذي قرارات الإقراض يهتمون بدرجة أكبر بالتدفق النقدي الداخل والخارج نتيجة ممارسة العميل نشاطاته الاساسية، وفي الوقت نفسه يكون الاهتمام منصباً على مصادر تمويل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوحدة المحاسبية المقترضة.

أما بالنســـبة للزيادة أو النقص في النقدية فإن باقي الفقرات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية تقل أهمية، وذلك لأنه لا يمكن الحكم على نجاح أو فشل الوحدة المحاسبية بناءً على زيادة النقدية لديها.

وكانت النتائج المتعلقة بالملاحظات على الحسابات، كما هو موضح في الجدول رقم(٤-٧) التالي:

الجدول رقم(٤-٧)

الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في الملاحظات على الحسابات من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي

الفقرة	المتوسط	الإنحراف المعياري
٢٧- الإفصاح عن نوع المنشأة وطبيعة عملها .	٤,٤٤	٠,٦٧
٤١- الإفصاح عن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	٤,٣٣	٠,٦٨
٣٤- الإفصاح عن القيود على النقدية	٤,٣٢	٠,٧٥
٤٥- الإفصـاح عن مبالغ التسـهيلات الائتمانية غير المسـحوبة مع بيان أية قيود على استخدام هذه التسهيلات	٤,٢٥	٠,٧٧
٢٩- الإفصـاح عن أي تغيير يحدث في السـياسـات المحاسبية مع بيان سبب هذا التغيير	٤,٢١	٠,٧٤
٢٨- الإفصاح عن اساس(اسس) القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية	٤,١٩	٠,٧٣
٤٠- الإفصاح عن مدى استقرار أرباح المنشأة وكيفية إدارة الارباح .	٤,١٩	٠,٧٤
٤٤- الإفصـاح عن الاسـتثمارات في الشركات الأخرى ومدى العلاقات والارتباطات مع تلك الشركات	٤,١٩	٠,٧٧
٤٣-الإفصاح عن البنود غير العادية في قائمة التدفقات النقدية.	٤,١٦	٠,٧٩
٣٥- الإفصاح عن الأوراق المالية وقيمتها السرقية وخصمها لدى المصارف	٤,١٤	٠,٧٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٨- الإفصاح عن احتياطيات رأس المال والاحتياطيات الأخرى.	٤,١٢	٠,٦٩
٣٠- الإفصاح عن سياسة التقييم (التكلفة التاريخية أو التكلفة الاستبدالية أو القيمة القابلة للتحقق).	٤,١٢	٠,٧٨
٣٦- الإفصاح عن المخزون من حيث طرق تسعيره ودرجة بيعيته ومدى تعرضه للتلف وعمره والتقادم.	٤,١٢	٠,٨١
٤٢- الإفصاح عن البنود غير العادية في قائمة الدخل.	٤,١١	٠,٨٣
٣٣- الإفصاح عن مخالفة الفرضيات والمبادىء المحاسبية.	٤,٠٩	٠,٨٧
٣٩- الإفصاح عن الحصة في الشركات الزملية والمشروعات المشتركة في الارباح والخسائر التي يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية	٤,٠٨	٠,٧٤
٣١- الإفصاح عن سياسة الاعتراف بالايراد (واقعة البيع أم واقعة الإنتاج).	٤,٠٦	٠,٨٠
٣٧- الإفصاح عن عقود المنشاة مع الموردين التي تلتزم بموجبها بشراء البضائع منهم في المدى الطويل	٤,٠٥	٠,٧٩
٣٢- الإفصاح عن سياسة الاهتلاك المتبعة	٣,٩٦	٠,٩٠

من الجدول رقم(٤-٨) يتضح بأن المتوسطات الحسابية ما بين (٣,٩٦-٤,٤٤) وهذا يشير إلى أن ا لبنود المفصح عنها في الملاحظات على الحسابات تراوحت بين المهم والمهم جداً، وكان أهم هذه الفقرات بالنسبة لمتخذي قرارات الإقراض المصرفي " الافصاح عن نوع المنشأة وطبيعة عملها " بمتوسط حسابي ٤,٤٤، وكان أقلها أهمية الفقرة " الإفصاح عن سياسة الاهتلاك المتبعة" بمتوسط حسابي٣,٩٦.

ويمكن تفسير ذلك بأن قرار الإقراض يتأثر بنوع المنشأة وطبيعة عملها، حيث إن متخذي قرارات الإقراض المصرفي وبعد التحليل المبدئي للعميل المقترض وتحديد نوع المنشأة وطبيعة عملها، يبدأ بالتركيز على البيانات المالية المطلوب الإفصاح عنها بناءَ على كونها صناعية أو تجارية أو خدمية أو غيرها.

في حين أن الإفصاح عن السياسات المتبعة في الاهتلاك سواء أكانت القسط الثابت أم القسط المتناقص تقل باقي تلك الإيضاحات أهمية وذلك كونها لا تعزز أو تضعف من قوة الشركة وسمعتها الائتمانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٧ التحليل الإحصائي للبيانات وإختبار فرضيات الدراسة:

سوف يتم استعراض الأساليب الإحصائية المستخدمة لاختبار كل فرضية من فرضيات الدراسة ومناقشة نتائجها كالآتي:

أولاً: الفرضية الأولى:

"هناك اختلاف في الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة المركز المالي لدى متخذي قرارات الإقراض المصرفي"

إن الغاية من هذه الفرضية هي تعرف الأهمية النسبية لكل بند من بنود الإفصاح المحاسبي المتعلقة بقائمة المركز المالي وذلك من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي.

وللإجابة عن هذه الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد للأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة المركز المالي لدى متخذي قرارات الإقراض المصرفي والجدول رقم (٤-٨) يبين النتائج المرتبطة بالفرضية الأولى.

جدول رقم(٤-٨)

قيم الاهمية النسبية لبنود قائمة المركز المالي لدى متخذي قرارات الإقراض المصرفي.

الفقرة	معامل الارتباط المتعدد (R)	معامل التحديد (R×R)	الإنحدار المتدرج	"ف"	الدلالة
عرض الاستثمارات طويلة الأجل في شركات أخرى .	٠,٦٩	٠,٤٨	٠,٤٨	١٤٧,٥	٠,٠٠
تصنيف الموجودات والمطلوبات إلى متداولة وغير متداولة .	٠,٨٤	٠,٧١	٠,٢٢	١١٧,٩	٠,٠٠
الإفصاح عن مستوى الدقة في عرض الأرقام في القوائم المالية .	٠,٨٩	٠,٧٩	٠,٠٨	٦٠,٢	٠,٠٠
عرض رأس المال ومكوناته .	٠,٩١	٠,٨٤	٠,٠٥	٥١,٨	٠,٠٠
عرض الذمم المدنية ومخصصاتها	٠,٩٣	٠,٨٨	٠,٠٣	٤٦,٦	٠,٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإفصاح عن المصرفات المستحقة غير المدفوعة والضرائب المستحقة	٠,٩٥	٠,٩٠	٠,٠٢٥	٤١,٥	٠,٠٠ .١
الإفصاح عن اسم الشركة وتاريخ صدور الميزانية	٠,٩٦	٠,٩٢	٠,٠٢	٣٩,٩	٠,٠٠
إظهار الأرقام المقارنة	٠,٩٧	٠,٩٤	٠,٠٢	٥٨,٨	٠,٠٠
عرض النقدية في الصندوق ولدى البنوك	٠,٩٨	٠,٩٦	٠,٠١٩	٨٠,٣	٠,٠٠
عرض المخزون بتفاصيله	٠,٩٨	٠,٩٧	٠,٠١	٥٩,٤	٠,٠٠
عرض القروض والذمم الدائنة البنكية المضمونة منها منفصلة عن غير المضمونة	٠,٩٩	٠,٩٨	٠,٠٠٩	٨٧,٣	٠,٠٠
عرض الموجودات طويلة الأجل ومخصصات اهتلاكها	٠,٩٩	٠,٩٩٢	٠,٠٠٧	١٤٣,١	٠,٠٠
تحديد تاريخ الميزانية أو الفترة التي تغطيها القوائم المالية .	١	١	٠,٠٠٨	٠,٠٠	١,٠٠

من الجدول رقم(٤-٩) نجد أن معامل الإرتباط الذي يقيس قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة عالٍ نسبياً، وكذلك فإن معامل التحديد الذي يشير إلى مدى تأثير كل فقرة من العامل المستقل في العامل التابع مختلفة فيما بينها .

و يتضح أن هناك فروق واضحة في الأهمية النسبية للفقرات التي تشكل قائمة المركز المالي، وقد تبين ذلك من خلال قيمة الانحدار المتدرج للفقرات المتعلقة بقائمة المركز المالي.

وكانت بعض الفقرات ذات نسبة عالية في قيمة الانحدار المتدرج أي نسبة تأثيرها في العامل التابع قليلة، وكان أعلاها الفقرة" عرض الاستثمارات طويلة الأجل في شركات أخرى " بنسبة (٤٨%)، في حين كانت قيمة الانحدار المتدرج للفقرات الأخرى قليلة نسبيا أي أن نسبة تأثيرها عالية، وكان أقلها الفقرة "تحديد تاريخ الميزانية او الفترة التي تغطيها القوائم المالية" بنسبة(٠,٨%).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناءَ على هذا التحليل، يتضح أن هناك اختلافاً في الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة المركز المالي، لذا نقبل الفرضية العدمية التي تنص على ما يلي:

"هناك اختلاف في الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة المركز المالي لدى متخذي قرارات الإقراض المصرفي".

مما يعني أن متخذي قرارات الإقراض في المصارف التجارية الأردنية لا ينظرون إلى بنود الإفصاح المتعلقة بقائمة المركز المالي بالمقدار نفسه من الأهمية.

ثانياً: الفرضية الثانية:

"هناك اختلاف في الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة الدخل لدى متخذي قرارات الإقراض المصرفي".

إن الغاية من هذه الفرضية هي تعرف الأهمية النسبية لكل بند من بنود الإفصاح المحاسبي المتعلقة بقائمة الدخل وذلك من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي.

وللإجابة عن هذه الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد للأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة الدخل لدى متخذي قرارات الإقراض المصرفي، والجدول رقم(٤-٩) يبين النتائج المرتبطة بالفرضية الثانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم(٤-٩)

قيم الأهمية النسبية لبنود قائمة الدخل لدى متخذي قرارات الاقراض المصرفي.

الفقرة	معامل الإرتباط المتعدد (R)	معامل التحديد (R×R)	الإنحدار المتدرج	"ف"	الدلالة
عرض الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين	٠,٧٦	٠,٥٨	٠,٥٨	٢١٨,٩	٠,٠٠
عرض نتائج الأنشطة التشغيلية	٠,٨٦	٠,٧٤	٠,١٥	٩١,١٧	٠,٠٠
عرض المخصصات والاحتياطيات والرسوم الإضافية الأخرى	٠,٩١	٠,٨٤	٠,١٠	١٠٠,٨	٠,٠٠
عرض تكاليف التمويل	٠,٩٤	٠,٨٩	٠,٠٥	٦٤,٩٦	٠٠٠.
عرض مبلغ ربح السهم المتحقق في الفترة التي تغطيها القوائم المالية	٠,٩٦	٠,٩٢	٠,٠٣	٥٨,٧٤	٠,٠٠
عرض حصة الأقلية من صافي الربح في قائمة الدخل الموحدة	٠,٩٧	٠,٩٥	٠,٠٣	٨٩,٩٤	٠,٠٠
بيان صافي الربح أو الخسارة	٠,٩٩	٠,٩٨	٠,٠٣٥	٣٣٥,١	٠,٠٠
عرض المبيعات الصافية	١	١	٠,٠١٥	٠,٠٣٧	٠٠٠.

من الجدول رقم(٤-٩) نجد أن معامل الارتباط الذي يقيس قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة عالٍ نسبياً، وكذلك فإن معامل التحديد الذي يشير إلى مدى تأثير كل فقرة من العامل المستقل في العامل التابع مختلفة فيما بينها.

و يتضح أن هناك فروق واضحة في الأهمية النسبية للبنود التي تشكل قائمة الدخل، وقد تبين ذلك من خلال قيمة الانحدار المتدرج للفقرات المتعلقة بقائمة الدخل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث كانت بعض الفقرات ذات نسبة عالية في قيمة الانحدار المتدرج أي نسبة تأثيرها في العامل التابع قليلة ، وكانت الفقرة" عرض الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين" أعلاها بنسبة(٥٨%)، في حين كانت الفقرات الأخرى ذات نسبة قليلة في قيمة الانحدار المتدرج أي نسبة تأثيرها في العامل التابع عالية، وكانت الفقرة "عرض المبيعات الصافية" أقلها بنسبة(١,٥%).

وبناءَ على هذا التحليل يتضح أن هناك اختلافاً في الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة الدخل ، لذا نقبل الفرضية العدمية التي تنص على ما يلي:

"هناك اختلاف في الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة الدخل لدى متخذي قرارات الإقراض المصرفي".

مما يعني أن متخذي قرارات الإقراض في المصارف التجارية الأردنية لا ينظرون إلى بنود الإفصاح المتعلقة بقائمة الدخل بالمقدار نفسه من الأهمية.

ثالثاً: الفرضية الثالثة:

"هناك اختلاف في الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية لدى متخذي قرارات الإقراض المصرفي".

إن الغاية من هذه الفرضية هي تعرف الأهمية النسبية لكل بند من بنود الإفصاح المحاسبي المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية وذلك من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي.

للإجابة عن هذه الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد للأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية لدى متخذي قرارات الإقراض المصرفي، والجدول رقم (٤-١٠) يبين النتائج المرتبطة بالفرضية الثالثة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم(٤-١٠)

قيم الأهمية النسبية لبنود قائمة التدفقات النقدية لدى متخذي قرارات الإقراض المصرفي.

الفقرة	معامل الارتباط المتعدد (R)	معامل التحديد (R×R)	الانحدار المتدرج	"ف"	الدلالة
الإفصاح عن صافي المقبوضات والمدفوعات النقدية للنشاطات التمويلية	٠,٨٤	٠,٧٠	٠,٧٠	٣٧٥,١	٠,٠٠
عرض صافي الزيادة أو النقص في النقدية	٠,٩٢	٠,٨٥	٠,١٤٦	١٥٣,٧	٠,٠٠
الإفصاح عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للنشاطات الاستثمارية	٠,٩٦	٠,٩١	٠,٠٦٥	١٢١,١	٠,٠٠
عرض النقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية ونهاية الفترة	٠,٩٨	٠,٩٧	٠,٠٥٧	٣٦٦,٨	٠,٠٠
الإفصاح عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للنشاطات التشغيلية	١	١	٠,٠٢٤	٠,١٩٤	٠,٠٠

من الجدول ر قم(٤-١٠) نجد أن معامل الارتباط الذي يقيس قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة عالٍ نسبياً، وكذلك فإن معامل التحديد الذي يشير إلى مدى تأثير كل فقرة من العامل المستقل في العامل التابع مختلفة فيما بينها.

و يتضح بأن هناك فروقاً واضحة في الأهمية النسبية للبنود التي تشكل قائمة التدفقات النقدية، وقد تبين ذلك من خلال قيمة الانحدار المتدرج للفقرات المتعلقة بقائمة التدفقات التقدية، وكانت بعض الفقرات ذات نسبة عالية في قيمة الانحدار المتدرج أي نسبة تأثيرها في العامل التابع قليلة ، وكان أعلى هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفقرات " الإفصاح عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للنشاطات التمويلية" وقد بلغت (٧٠%)، في حين كانت قيم الانحدار المتدرج للفقرات الأخرى قليلة نسبياً أي نسبة تأثيرها في العامل التابع عالية، وقد كانت الفقرة "الإفصاح عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للنشاطات التشغيلية" أقلها بنسبة(٢,٤%).

وبناءَ على هذا التحليل يتضح أن هناك اختلافاً واضحاً في الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية ، لذا نقبل الفرضية العدمية التي تنص على ما يلي:

"هناك اختلاف في الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية لدى متخذي قرارات الإقراض المصرفي".

مما يعني أن متخذي قرارات الإقراض في المصارف التجارية الأردنية لا ينظرون إلى بنود الإفصاح المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية بالمقدار نفسه من الأهمية.

رابعاً: الفرضية الرابعة:

"هناك اختلاف في الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في الملاحظات على الحسابات لدى متخذي قرارات الإقراض المصرفي"

إن الغاية من هذه الفرضية هي تعرف الأهمية النسبية لكل بند من بنود الإفصاح المحاسبي المتعلقة بالملاحظات على الحسابات، وذلك من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي.

للإجابة عن هذه الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد للأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في الملاحظات على الحسابات لدى متخذي قرارات الإقراض المصرفي، والجدول رقم(٤-١١) يبين النتائج المرتبطة بالفرضية الرابعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم(٤-١١)

قيم الأهمية النسبية لبنود الملاحظات على الحسابات لدى متخذي قرارات الإقراض المصرفي.

الفقرة	معامل الإرتباط المتعدد (R)	معامل التحديد (R×R)	الإنحدار المتدرج	"ف"	الدلالة
الإفصاح عن سياسة التقييم (التكلفة التاريخية او التكلفة الاستبدالية او القيمة القابلة للتحقق).	٠,٧٤	٠,٥٥	٠,٥٥	١٨٧,١	٠٠٠.
الإفصاح عن البنود غير العادية في قائمة الدخل.	٠,٨٧	٠,٧٦	٠,٢١	١٣٧,٧	٠,٠٠
الإفصاح عن الحصة في الشركات الزملية والمشروعات المشتركة في الأرباح والخسائر التي يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية	٠,٩٢	٠,٨٥	٠,٠٩٣	٩٨,٥٩	٠٠٠.
- الإفصاح عن الأوراق المالية وقيمتها السوقية وخصمها لدى المصارف	٠,٩٤٥	٠,٧٩٣	٠,٠٣٥	٤٨,١١	٠,٠٠
الإفصاح عن سياسة الاعتراف بالإيراد (واقعة البيع ام واقعة الإنتاج).	٠,٩٥٨	٠,٩١٨	٠,٠٢٥	٤٤,٦٧	٠,٠٠
الإفصاح عن عقود المنشاة مع الموردين التي تلتزم بموجبها بشراء البضائع منهم في المدى الطويل	٠,٩٧	٠,٩٤	٠,٠٢	٥٤,٣٧	٠,٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإفصـــاح عـن مخـالفـة الفروض والمبادىء المحاسبية	٠,٩٧٥	٠,٩٥١	٠,٠١١	٣٣,٤٧	٠,٠٠
الإفصـــاح عن احتياطيات رأس المال والاحتياطيات الأخرى	٠,٩٧٩	٠,٩٥٩	٠,٠٠٨	٢٧,٤٥	٠,٠٠
الإفصـــاح عن البنود غير العـادية في قائمة التدفقات النقدية	٠,٩٨٢	٠,٩٦٤	٠,٠٠٥	٢١,٢٤	٠,٠٠
الإفصـــاح عن مخصـــص الـديون المشكوك في تحصيلها	٠,٩٨٥	٠,٩٧	٠,٠٠٦	٢٦,٦٨	٠,٠٠
الإفصـاح عن المخزون من حيث طرق تسـعيره ودرجة بيعيته ومدى تعرضه للتلف وعمره والتقادم	٠,٩٨٧	٠,٩٧٤	٠,٠٠٥	٢٥,٠٣	٠,٠٠
الإفصـاح عن أسـاس(أسـس) القياس المستخدمة في اعداد القوائم المالية .	٠,٩٩	٠,٩٧٩	٠,٠٠٥	٣٣,٧١	٠,٠٠
الإفصاح عن سياسة الاستهلاك المتبعة (القسط الثابت أم القسط المتناقص).	٠,٩٩٢	٠,٩٨٣	٠,٠٠٤	٣١,٩٦	٠,٠٠
الإفصـــاح عن مدى اســـتقرار أرباح المنشاة وكيفية إدارة الأرباح	٠,٩٩٣	٠,٩٨٧	٠,٠٠٣	٣٤,٨٩	٠,٠٠
الإفصـــاح عن مبـالغ التســـهيلات الائتمانية غير المســحوبة مع بيان أية قيود على استخدام هذه التسهيلات	٠,٩٩٥	٠,٩٩	٠,٠٠٣	٤٢,١٢	٠٠٠.
الإفصاح عن القيود على النقدية	٠,٩٩٦	٠,٩٩٢	٠,٠٠٢	٥٠,٣٦	٠,٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإفصـــاح عن أي تغيير يحـدث في السـياسـات المحاسـبية مع بيان سبب هذا التغيير	٠,٩٩٨	٠,٩٩٦	٠,٠٠٤	١٠٨,٩	٠,٠٠
الإفصاح عن الاستثمارات في الشركات الأخرى ومـدى العلاقـات والارتباطات مع تلك الشركات	٠,٩٩٩	٠,٩٩٨	٠,٠٠٢	١٤٨,٩	٠,٠٠
الإفصـــاح عن نوع المنشـــأة وطبيعة عملها	١	١	٠,٠٠٢	٠,٧٩	٠,٠٠

من الجدول ر قم(٤-١١) نجد أن معامل الارتباط الذي يقيس قوة العلاقة بين متغيرات الدراسـة عالِ نسـبياً، وكذلك فإن معامل التحديد الذي يشـير إلى مدى تأثير كل فقرة من العامل المسـتقل في العامل التابع مختلفة فيما بينها.

ويتضح أن هناك فروقاً واضحة في الأهمية النسبية للفقرات التي تشكل الملاحظات على الحسابات، وقد تبين ذلك من خلال قيمة الانحدار المتدرج للفقرات المتعلقة بالملاحظات على الحسابات.

حيث كانت قيمة الانحدار المتدرج لبعض الفقرات عالية نسـبياً أي نسـبة تأثيرها في العامل التابع قليلة ، وكان أعلى هذه النسب للفقرة "الإفصاح عن سياسة التقييم (التكلفة التاريخية أو التكلفة الاستبدالية أو القيمـة القـابلـة للتحقق) التي بلغـت (٥٥%)، في حين كانت قيمة الانحدار المتدرج للفقرات الأخرى قليل نسـبياً أي نسـبة تأثيرها في العامل التابع عالية ، حيث كانت الفقرة "الإفصاح عن نوع المنشأة وطبيعة عملها أقلها وقد بلغت (٠,٢%).

وبنـاءَ على هـذا التحليل الذي يبين الفروق في الأهمية النســبية للفقرات المتعلقة بالملاحظات على الحسابات نقبل الفرضية العدمية التي تنص على ما يلي:

"هناك اختلاف في الأهمية النســبية للبنود المفصــح عنها في الملاحظات على الحســابات لدى متخذي قرارات الإقراض المصرفي".

مما يعني أن متخذي قرارات الإقراض في المصـارف التجارية الأردنية لا ينظرون إلى البنود المفصـح عنها في الملاحظات على الحسابات بالمقدار نفسه من الأهمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

٥-١ النتائج

٥-٢ التوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

٥-١ النتائج

لقد سعت هذه الدراسة إلى تعرف الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في القوائم المالية المصدرة من قبل الوحدة المحاسبية في قرارات الإقراض المصرفي، كما اهتمت الدراسة بالوقوف على معرفة مدى أهمية كل بند من بنود الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي ، وكذلك التباين في هذه الأهمية بالنسبة لمتخذي قرارات الإقراض المصرفي.

والجدول رقم(٥-١) يوضح ترتيب الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة المركز المالي من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض في البنوك التجارية العاملة في الأردن.

الجدول رقم(٥-١)

ترتيب بنود الإفصاح في قائمة المركز المالي حسب درجة أهميتها بالنسبة لمتخذي قرارات الإقراض المصرفي

الفقرة	المتوسطات الحسابية	الإنحدار المتدرج
٤- تحديد تاريخ الميزانية أو الفترة التي تغطيها القوائم المالية .	٤,٦٥	٠,٠٠٨
٨- عرض الموجودات طويلة الأجل ومخصصات اهتلاكها	٤,٤٠	٠,٠٠٨
١١- عرض القروض والذمم الدائنة البنكية المضمونة منها منفصلة عن غير المضمونة	٤,٣٦	٠,٠٠٩
٩- عرض المخزون بتفاصيله	٤,٣١	٠,٠١
٦- عرض النقدية في الصندوق ولدى البنوك	٤,٤٠	٠,٠١٩
٣- إظهار الأرقام المقارنة	٤,٤٠	٠,٠٢
١- الإفصاح عن اسم الشركة وتاريخ صدور الميزانية	٤,٥٠	٠,٠٢
١٢- الإفصاح عن المصرفات المستحقة غير المدفوعة والضرائب المستحقة	٤,٣٥	٠,٠٢٥
٧- عرض الذمم المدينة ومخصصاتها	٤,٦٤	٠,٠٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٣-عرض رأس المال ومكوناته	٤,٥٢	٠,٠٥
٢- الإفصاح عن مستوى الدقة في عرض الأرقام في القوائم المالية	٤,٥٤	٠,٠٨
٥- تصنيف الموجودات والمطلوبات الى متداولة وغير متداولة	٤,٥٨	٠,٢٢
١٠- عرض الاستثمارات طويلة الاجل في شركات أخرى .	٤,٢٥	٠,٤٨

وفيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة المتعلقة بقائمة المركز المالي:

١- تعد معظم البنود المفصح عنها في قائمة المركز المالي على درجة عالية من الأهمية بناءً على المتوسطات الحسابية، وذلك من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي، هناك توافق نسبي لآراء أفراد العينة حول أهمية هذه المعلومات.

٢- هناك اختلاف واضح في الأهمية النسبية للفقرات التي تشكل قائمة المركز المالي وذلك بناءً على قيمة الانحدار المتدرج لتلك الفقرات. حيث تتباين أوزان هذه الفقرات ومدى تأثيرها في اتخاذ قرارات الإقراض وذلك من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي.

٣- تعد الفقرة "تحديد تاريخ الميزانية أو الفترة التي تغطيها القوائم المالية" أهم هذه الفقرات نسبياً من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي، حيث كان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (٤,٦٥) ، حيث بينت هذه النتيجة الأهمية الظاهرة لهذه الفقرة، وبعد تحليل البيانات بوساطة تحليل الانحدار المتعدد تبين أن التغير في قيمة الانحدار المتدرج لها (٠,٠٠٨)، وهذا يدل على أهميتها النسبية، حيث إن العلاقة عكسية بين الأهمية النسبية وقيمة الانحدار المتدرج، بمعنى أنه كلما قلت قيمة الانحدار المتدرج للفقرة زادت الأهمية النسبية لتلك الفقرة.

وتنبع أهمية هذه الفقرة من أهمية ما توضحه لمتخذي قرارات الإقراض، حيث إن هذه الفقرة تحدد الفترة التي يبدأ متخذي قرارات الإقراض بتحليل الوضع المالي والائتماني للمنشأة المقترضة. وكذلك فإنها تعكس القوة المالية وأهم الإنجازات التي تحققها في تلك الفترة المالية.

٤- تعد الفقرة " عرض الإستثمارات طويلة الأجل في شركات أخرى" أقل هذه الفقرات أهمية بمتوسط حسابي (٤,٢٥)، وبالرغم من أن المتوسط الحسابي يشير إلى أن هذه الفقرة مهمة جداً، إلى أن قيمة الانحدار المتدرج لهذه الفقرة أظهر نسبة عالية بلغت (٤٨%) وهذا يدل على أنها تقل عن باقي الفقرات أهمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما بالنسبة لقائمة الدخل فالجدول رقم (٥-٢) يوضح ترتيب الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة الدخل من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض في البنوك التجارية العاملة في الأردن كما يلي:

الجدول رقم(٥-٢)

ترتيب بنود الإفصاح في قائمة الدخل حسب درجة أهميتها بالنسبة لمتخذي قرارات الإقراض المصرفي

الفقرة	المتوسطات الحسابية	الإنحدار المتدرج
١٤- عرض المبيعات الصافية	٤,٦١	٠,٠١٥
١٧- بيان صافي الربح أو الخسارة	٤,٥٥	٠,٠٣٥
٢١- عرض حصة الأقلية من صافي الربح في قائمة الدخل الموحدة	٣,٨٥	٠,٠٣
١٨- عرض مبلغ ربح السهم المتحقق في الفترة التي تغطيها القوائم المالية	٣,٩١	٠,٠٣
١٦- عرض تكاليف التمويل	٤,٣٨	٠,٠٥
٢٠- عرض المخصصات والاحتياطيات والرسوم الاضافية الأخرى	٤,٠٤	٠,١٠
١٥- عرض نتائج الانشطة التشغيلية	٤,٥٠	٠,١٥
١٩- عرض الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين	٣,٩٤	٠,٥٨

وفيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة المتعلقة بقائمة الدخل:

١- تراوحت الفقرات المفصح عنها في قائمة الدخل بين المهم والمهم جداً بناءً على المتوسطات الحسابية للفقرات الخاصة بقائمة الدخل. وكان هناك توافق نسبي لآراء أفراد العينة حول أهمية هذه المعلومات.

٢- هناك اختلاف واضح في الأهمية النسبية للفقرات التي تشكل قائمة الدخل وذلك بناءً على قيمة الانحدار المتدرج لتلك الفقرات. بمعنى أن تلك الفقرات لا تشكل الوزن نفسه الذي يؤثر في قرار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- الإقراض وذلك من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي .

٤- تعد الفقرة " عرض المبيعات الصافية " أهم هذه الفقرات نسبياً من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي، حيث كان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (٤,٦١)، بينت هذه النتيجة الأهمية الظاهرة لهذه الفقرة، وبعد تحليل البيانات بوساطة تحليل الانحدار المتعدد تبين ن قيمة الانحدار المتدرج لها (٠,٠١٥)، وهذا يدل على أهميتها النسبية، حيث إن العلاقة عكسية بين الأهمية النسبية وقيمة الانحدار المتدرج، بمعنى أنه كلما قلت قيمة الانحدار المتدرج للفقرة زادت الأهمية النسبية لتلك الفقرة.

وتنبع أهمية هذه الفقرة مما تقدمه من تصور أولي عن نشاطات المنشأة، حيث تبين هذه الفقرة كمية مبيعات المنشأة وكذلك نسبة المردودات والمسموحات للبضاعة المباعة، وتعد هذه المعلومات مهمة من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي لأنها تعكس نوعية مبيعات المنشأة، وذلك من خلال المردودات والمسموحات، ومن خلال صافي المبيعات يمكن الحكم على قوة الشركة بشكل عام، وتعد هذه الاستنتاجات مجتمعة من فقرة عرض صافي المبيعات ذات أهمية كبيرة في تحليل الوضع المالي والائتماني للمنشأة وبالتالي التأثير في الوضع الذي يجب أن يكون عليه قرار الإقراض.

٤- تعد الفقرة " عرض الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين" الأقل أهمية مقارنة مع باقي الفقرات، حيث كانت قيمة الانحدار المتدرج لهذه الفقرة (٠,٥٨) وهي نسبة عالية تظهر قلة تأثيرها في قرارات الإقراض مقارنة مع باقي الفقرات المتعلقة بقائمة الدخل. ويمكن تصور قلة أهمية هذه الفقرة من أنها لا تعطي تصوراً كبيراً يعكس وضع المنشأة المالي والائتماني.

أما بالنسبة لقائمة التدفقات النقدية فالجدول رقم (٥-٣) يوضح ترتيب الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض في البنوك التجارية العاملة في الأردن كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم(٥-٢)

ترتيب بنود الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية حسب درجة أهميتها بالنسبة لمتخذي قرارات الإقراض المصرفي

الفقرة	المتوسطات الحسابية	الإنحدار المتدرج
٢٢- الإفصاح عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للنشاطات التشغيلية	٤,٣٣	٠,٠٢٤
٢٦- عرض النقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية ونهاية الفترة	٤,٢٣	٠,٠٥٧
٢٣- الإفصاح عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للنشاطات الاستثمارية	٤,٢٣	٠,٠٦٥
٢٥- عرض صافي الزيادة أو النقص في النقدية	٤,١٦	٠,١٤٦
٢٤- الإفصاح عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للنشاطات التمويلية	٤,٣٣	٠,٧٠

وفيما يلي أهم نتائج الدراسة المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية:

١- كان هناك توافق نسبي على أهمية الفقرات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية، حيث حظي الجزء الأكبر من الفقرات بدرجة مهم جداً، أما الجزء الباقي المتمثل بالفقرة "عرض صافي الزيادة أو النقص في النقدية" حصل على درجة مهم بناءَ على المتوسطات الحسابية للفقرات الخاصة بقائمة التدفقات النقدية.

٢- هناك اختلاف واضح في الأهمية النسبية للفقرات التي تشكل قائمة التدفقات النقدية وذلك بناءاً على قيمة الانحدار المتدرج لتلك الفقرات، أي بمعنى أن تلك الفقرات لا تشكل الوزن نفسه الذي يؤثر في قرار الإقراض، وذلك من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي

٣- تعد الفقرة " الإفصاح عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للنشاطات التشغيلية" أهم هذه الفقرات نسبياً من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي، حيث كانت قيمة الانحدار المتدرج لها(٠,٠٢٤) وهذه نسبة قليلة تدل على أهمية هذه الفقرة، بالإضافة إلى أن المتوسط الحسابي لهذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- الفقرة(٤,٣٣)أي أنها حظيت بدرجة مهم جداً.

وتنبع أهمية هذه الفقرة من قائمة التدفقات النقدية من كونها تعرض نتيجة النشـاطات الاعتيادية للمنشـأة، ومن خلال هـذه الفقرة يمكن تصـور التـدفقـات النقدية الداخلة والخارجة للمنشـأة نتيجة ممارسـات أنشـطة المنشـأة الرئيسـية، وتبين هذه الفقرة قدرة العميل(المقترض) على السـداد عند وقت الاستحقاق، ونتيجة ذلك فإن هذه الفقرة ذات أهمية كبيرة في تحليل الوضع المالي والإئتماني وبالتالي تحديد ما يجب أن يكون عليه قرار الإقراض.

٥- تعد الفقرة " الإفصاح عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للنشاطات التمويلية" أقل هذه الفقرات أهميـة بناءَ على قيمة الانحدار المتدرج لتلك الفقرة التي كانت (٠,٧٠) وهي نسـبة عالية تدل على قلة تأثيرها في قرار الإقراض مقارنة مع بقية الفقرات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية.

أما بالنسـبة للملاحظات على الحسـابات فالجدول رقم (٥-٤) يوضـح ترتيب الأهمية النسـبية للبنود المفصح عنهـا في الملاحظـات على الحسـابـات من وجهـة نظر متخذي قرارات الإقراض في البنوك التجارية العاملة في الأردن كما يلي:

الجدول رقم(٥-٤)

ترتيب بنود الإفصاح في الملاحظات على الحسابات حسب درجة أهميتها بالنسبة لمتخذي قرارات الإقراض المصرفي

الفقرة	المتوسطات الحسابية	الإنحدار المتدرج
٣١- الإفصاح عن نوع المنشأة وطبيعة عملها	٤,٤٤	٠,٠٠٢
٤٤- الإفصاح عن الاستثمارات في الشركات الأخرى ومدى العلاقات والاتباطات مع تلك الشركات	٤,١٩	٠,٠٠٢
٢٩- الإفصاح عن أي تغيير يحدث في السياسات المحاسبية مع بيان سبب هذا التغيير	٤,٢١	٠,٠٠٤
٣٤- الإفصاح عن القيود على النقدية	٤,٣٢	٠,٠٠٢
٤٥- الإفصاح عن مبالغ التسهيلات الائتمانية غير المسحوبة مع بيان اية قيود على استخدام هذه التسهيلات	٤,٢٥	٠,٠٠٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤٠- الإفصاح عن مدى استقرار أرباح المنشاة وكيفية إدارة الأرباح	٤,١٩	٠,٠٠٣
٣٢- الإفصاح عن سياسة الاهتلاك المتبعة (القسط الثابت ام القسط المتناقص).	٣,٩٦	٠,٠٠٤
٢٨- الإفصاح عن أساس(أسس) القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية .	٤,١٩	٠,٠٠٥
٣٦- الإفصاح عن المخزون من حيث طرق تسعيره ودرجة بيعيته ومدى تعرضه للتلف وعمره والتقادم	٤,١٢	٠,٠٠٥
٤١- الإفصاح عن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	٤,٣٣	٠,٠٠٦
٤٣- الإفصاح عن البنود غير العادية في قائمة التدفقات النقدية	٤,١٦	٠,٠٠٥
٣٨- الإفصاح عن احتياطيات رأس المال والاحتياطيات الاخرى	٤,١٢	٠,٠٠٨
٣٣- الإفصاح عن مخالفة الفروض والمبادىء المحاسبية	٤,٠٩	٠,٠١١
٣٧- الإفصاح عن عقود المنشاة مع الموردين التي تلتزم بموجبها بشراء البضائع منهم في المدى الطويل	٤,٠٥	٠,٠٢
٢٧- الإفصاح عن سياسة الاعتراف بالإيراد (واقعة البيع أم واقعة الإنتاج)	٤,٠٦	٠,٠٢٥
٣٥- الإفصاح عن الاوراق المالية وقيمتها السوقية وخصمها لدى المصارف	٤,١٤	٠,٠٣٥
٣٩- الإفصاح عن الحصة في الشركات الزملية والمشروعات المشتركة في الارباح والخسائر التي يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية .	٤,٠٨	٠,٠٩٣
٤٢- الإفصاح عن البنود غير العادية في قائمة الدخل.	٤,١١	٠,٢١
٣٠- الإفصاح عن سياسة التقييم (التكلفة التاريخية او التكلفة الاستبدالية أو القيمة القابلة للتحقق).	٤,١٢	٠,٥٥

وفيما يلي أهم نتائج الدراسة المتعلقة بالملاحظات على الحسابات:

١- بناءَ على المتوسطات الحسابية للفقرات الواردة في الملاحظات على الحسابات تبين أن تلك الفقرات تراوحت بين درجة مهم ومهم جداً من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي. وكان هناك توافق نسبي لآراء أفراد العينة في أهمية هذه المعلومات.

٢- هناك اختلاف واضح في الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في الملاحظات على الحسابات وقد تبين ذلك من خلال قيمة الانحدار المتدرج لتلك الفقرات، بمعنى أن تلك الفقرات لا تشكل الوزن نفسه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- الذي يؤثر في قرار الإقراض وذلك من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي.

٤- تعد الفقرة "الإفصاح عن نوع المنشأة وطبيعة عملها" أهم تلك الإيضاحات بناءً على قيمة الانحدار المتدرج وذلك من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي ، حيث بلغت قيمة الانحدار المتدرج لتلك الفقرة (٠,٠٠٢) وهي نسبة قليلة تدل أهمية هذه الفقرة.

٥- تعد الفقرة " الإفصاح عن سياسة التقييم (التكلفة التاريخية او التكلفة الاستبدالية او القيمة القابلة للتحقق) الأقل أهمية مقارنة مع باقي الفقرات التي تشكل الملاحظات على الحسابات، حيث بلغت قيمة الانحدار المتدرج لتلك الفقرة (٠,٥٥) وهي نسبة عالية تدل على قلة أهميتها في قرارات الإقراض مقارنة مع باقي الفقرات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥-٢ التوصيات:

على ضوء نتائج الدراسة التي تؤكد أهمية البنود المفصح عنها في القوائم المالية في قرارات الإقراض المصرفي، وكذلك آراء أفراد عينة الدراسة ضمن السؤال المفتوح في الجزء الثاني من الاستبانة يوصي الباحث بما يلي:

١- ضرورة زيادة الخبرات لدى موظفي الإقراض المصرفي وذلك بعقد الدورات التدريبية من قبل إدارة تلك البنوك، حيث يخشى المديرون في أقسام التسهيلات الائتمانية من منافسة الموظفين لهم حال تلقيهم التدريبات اللازمة لإكسابهم الخبرات الكافية.

٢- تلاقي قائمة التدفقات النقدية قصوراً واضحاً في التدريس الجامعي، خصوصاً للطلبة الذين تخصصاتهم غير المحاسبة، بالرغم من الأهمية الكبرى التي تحتلها هذه القائمة في اتخاذ قرارات الإقراض المصرفي والقرارات الاقتصادية المختلفة. لذا يوصي الباحث بإعادة النظر في المنهاج الجامعي بمراحله المختلفة.

٣- تدريب الموظفين على الفهم الأكثر للقوائم المالية وخصوصاً قائمة التدفقات النقدية في قرارات الإقراض المصرفي في الأردن، نظراً لازدياد أهميتها والإلزام بتطبيقها.

٤- تأكيد أهمية المعلومات غير المحاسبية كسمعة العميل ومركزه الائتماني وشركة التدقيق الموكلة بأعمال تدقيق المنشأة وغيرها من الأمور الأخرى في قرارات الإقراض المصرفي.

٥- تأكيد أهمية السياسات المحاسبية والمفاضلة فيما بينها وذلك لغايات منح القروض.

٦- دراسة الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات الإقراض المصرفي لأنواع الشركات المختلفة، مع التركيز على أهم البنود التي يجب الإفصاح عنها في كل قطاع من الشركات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

أولاً:المراجع العربية

الكتب

- دهمش، نعيم،١٩٩٥ القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً منشورات معهد الدراسات المصرفية، عمان .
- دهمش، نعيم ١٩٩٦،"قائمة التدفقات النقدية من الناحية العلمية والعملية"، عمان،معهد الدراسات المصرفية.
- شحاته، حياة، ١٩٩٠ مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية، مكتبة القاهرة، الطبعة الأولى.
- فالتر ميجس وروبرت ميجس،١٩٩٥ المحاسبة المالية، ترجمة وصفي أبو المكارم، دار المريخ للنشر الرياض، المملكة العربية السعودية.
- مجلس معايير المحاسبة الدولية،٢٠٠١ "معايير المحاسبة الدولية"، ترجمة المجمع العربي لمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
- مطر، محمد،٢٠٠٤ "التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية"،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،الاردن.
- مطر، محمد، ٢٠٠٠ المحاسبة المالية، مشاكل القياس والإفصاح والتحليل، الجزء الثاني، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان.

النشرات والوثائق الرسمية

- المملكة الأردنية الهاشمية، "قانون الشركات الأردني" رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧م وتعديلاته.
- مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية، تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق بالاستناد لأحكام المادة (١٢/ف) من قانون الأوراق المالية رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢.
- هيئة الاوراق المالية ،قانون الاوراق المالية رقم(٧٦)لسنة ٢٠٠٢.

الرسائل الجامعية

- جرن،بسام محمد(٢٠٠٣)"أهمية التقارير الماليه المرحلية للشركات المساهمة الصناعيه الاردنيه بالنسبه لقرارات المستثمر في بورصة عمان"،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة عمان العربية للدراسات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- العليا:عمان،الاردن.
- حميدات،جمعة فلاح(٢٠٠٤)."مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الافصاح الواردة في معايير المحاسبة الدرولية وتعليمات هيئة الاوراق المالية"،أطروحة دكتوراة غير منشورة،جامعة عمان العربية للدراسات العليا:عمان،الاردن
- الخريسات، راكيل صايل(٢٠٠٥) " الأهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم(٧) من وجهة نظر المستثمر في بورصة عمان" رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة عمان العربية للدراسات العليا:عمان،الاردن.
- مسودة، سناء، "مدى اعتماد الشركات المالية (البنوك والشركات المالية) على تالقوائم المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية في إتخاذ قرارات الإستثمار والائتمان، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية،١٩٩٢.

الدوريات والمؤتمرات

- أبو نصار،محمد والذنيبات،علي "اهمية تعليمات الافصاح الصادرة من هيئة الاوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية"مجلة دراسات،الجامعة الأردنية،المجلد٣٢ العدد١،٢٠٠٥،ص(١١٥-١٤٠)
- دهمش، نعيم" تفسير الأهمية النسبية (المادية) في التقرير(الإعلام) المحاسبي وتدقيق الحسابات" المحاسب القانوني العربي،عمان،العدد ١٠٤، شباط١٩٩٨، ص(٢٩-٣٣)
- الراشد، وائل "أهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفايتها لخدمة قرارات الإستثمار في الأوراق المالية: دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت" مجلة دراسات، مج ٣، ع ١،١٩٩٩، ص (٢٧-٦٤).
- الراوي،حكمت أحمد وشبير،رواية شكري "مدى إتساق الإفصاح في البيانات المالية المنشورة للبنوك في الأردن مع متطلبات المعيار الدولي ذي الرقم (٣٠)، مجلة الإداري،مج١٩،ع٦٨،ص١٦٣-١٩٣.
- مطر، محمد، " تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الاردنية في ضوء قواعد الافصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية " مجلة دراسات،الجامعة الأردنية،المجلد(٢٠)العدد(٢) نيسان١٩٩٣ ص (١١٦-١٧٠).
- مطر، محمد، " تحسين أساليب دمج بنود التقارير المالية المنشورة، مجلة العلوم الإجتماعية الصادرة عن جامعة الكويت، المجلد١٢، العدد١، ربيع١٩٨٤، ص ص١٧٧-١٣٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : المراجع الأجنبية

الكتب

- American Accounting Association, A Statement of Basic Accounting Theory, (A.A.A. Evanston, ILL. ١٩٦٦,
- Arens, A. Alivin and Elder, J. Randal and Beasley, S. Mark, Auditing and Assurance Services, Ninth Edition, Prentice Hall, ٢٠٠٣
- Carl T. Divine, Some Conceptual Problems in Accounting Measurement, Research in Accounting Measurement. Edited by R. Jaedicke and Y. Ijiri.(A.A.A Evanston,F١١،١٩٦١,p١١١٩١
- Committee on Auditing Procedures of the AICPA, Statement on Auditing Standards , No ١, ١٩٧٣
- Headriksen, Eldon S, and Michael F. Van Breda, "Accounting Theory" ٥th Edition Irwin, McGraw-Hill, ١٩٩٢.
- Kieso, Donald E, Jerry J. Weygandt, and Terry D. Warfield, (٢٠٠٤) "Intermediate Accounting", Eleventh Edition, John Wiley and Sons, Inc.
- Mosich, A.N. and Larsen, E. John, Intermediate Accounting, McGraw-hill, ١٩٨٣.
- Radebaugh, L, H., and Gray, s. International Accounting and Multinational Enterprises, Fifth Edition, John Wiley and Sons, Inc.٢٠٠١.
- Roberts, C., Weetman, P. and Gordon, p. "International Financial Accounting : A comparative Approach, Prentice Hall, London,٢٠٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدوريات والمؤتمرات

- Abu-Nassar, M. and Rutherford, B. "External Reporting in Less Developed Countries with Moderately Sophisticated Capital Markets", Research in Accounting in Emerging Economics,٢٠٠٠,pp٢٢٧-٢٤٧
- Alan J. Richardson and Michael Welker, "Social Disclosure and Financial Disclosure and the Cost of Capital", ٢٠٠١, Locate at http://www.elsevier.com
- Belkaoui, A. "Accounting and Language, Journal of Accounting Literature,١٩٨٩,pp٢٨١-٢٩٢
- Buzy, Stephn, the Nature of Adequate Disclosure, the Journal of Accountancy, Vol.١٥, No.٥, ١٩٧٤, p ١٤٥.
- Choi, F. Financial Disclosure and Entry to an European Capital Market, Journal of Accounting Research, Autumn ,١٩٧٣, pp٢٧٣-٢٨٠
- Corala, Frost and Garce Pawnall," Accounting Disclosure Practice in the United State and United Kingdom" , Journal of Accounting Rsearch, Vol.٣٢, No ١,Spring ١٩٩٤,pp.٧٥-١٠٢
- Edward, W. Reed, Commercial Bank Management, Harper &Row, New York, London.
- Gray, S.J. Towards a Theory of Culture Influence on the Development of Accounting System Internationally, Abacus,٢٤،١٩٨٨, pp١-١٥
- Joseph T. Wells," Uncovering Fraudulent Disclosure " , Journal of Accountancy, July ٢٠٠١, Locate at http://www.findarticles.com
- Martin, Roger D. "Going-Concern Uncertainty Disclosure and Conditions: A comparison of French, German and U.S. Practices, "Journal of International Accounting Auditing and Taxation, ٢٠٠٠, vol.٩ Issue ٢, ١٣٧, p٢٢.
- Meek, G. K ,Roberts, C. B, and Gray, S. Factors Influencing Voluntary Annual Report Disclosure by U.S., U.K and Continental European Multinational Corporations,

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Journal of International Business Studies,١٩٩٥
- Pernan, S. and Jane,Q., Financial Statement Analyses and the Prediction of Stock Returns, Journal of Accounting and Economics, Autumn, ١٩٨٩,pp٢٠٢-٢٣٩
- Rapport, D., Materiality, The Journal of Accountancy, April ١٩٦٤,pp٢٥-٤٨
- Singhvi Surendara S, Corporate Management Inclination to Financial Information , Financial Analyses Journal, ١٩٧٢, pp ٦٨-٧٢

المصادر الألكترونية

- www.findarticles.com
- www.elsevier.com
- www.aaa.com
- www.fasb.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

استبانة الدراسة

جامعة عمان العربية للدراسات العليا

كلية العلوم الإدارية والمالية العليا

السادة متخذي قرارات الإقراض المصرفي في البنوك التجارية العاملة في الأردن المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات الإقراض المصرفي، بإشراف الدكتور محمد مجيد سليم، وقد تم تصميم الاستبانة كجزء من متطلبات الدراسة.

إن تقديمكم للمعلومات بموضوعية وحيادية سيؤدي الى مساعدة الباحث في تحقيق أهداف الدراسة والخروج بنتائج تتصف بمستوى مرتفع من المصداقية.

هذا ونؤكد لكم أن المعلومات التي سوف يتم جمعها ستعامل بسرية تامة، وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، أملين تعاونكم بالإجابة عن الأسئلة الواردة في الاستبانة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحث

محمد عثامنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: البيانات التعريفية

الرجاء وضع إشارة (X) بجانب الاختيار الذي تراه مناسباً لكل سؤال من الأسئلة الآتية:-

بيانات تتعلق بمعبئ الاستبانة :-

١- المؤهل العلمي :-

أ. ( ) دون البكالويوس

ب. ( ) بكالوريوس

ج. ( ) دبلوم عالي

د. ( ) ماجستير

هـ. ( ) دكتوراه

و. شهادة مهنية اذكرها.....

٢- التخصص العلمي :-

أ. ( ) محاسبة

ب. ( ) إدارة

ج. ( ) اقتصاد

د. ( ) تمويل

هـ. أخرى حددها .....

٣- عدد سنوات الخبرة في مجال الإقراض :-

أ. ( ) أقل من (٥) سنوات

ب. ( ) من (٥) سنوات إلى أقل من (١٠) سنوات

ج. ( ) من (١٠) سنوات إلى أقل من (١٥) سنة

د. ( ) من (١٥) سنة إلى أقل من (٢٠) سنة

هـ. ( ) أكثر من (٢٠) سنة

٤- ما هو عدد قرارات الإقراض المتخذة خلال الشهر؟ .....

ثانياً: بيانات متغيرات الدراسة

يرجى تحديد أهمية البنود الآتية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وأثره في قرارات الإقراض، وذلك بوضع إشارة (X) في العمود الذي يحدد أهمية البند :-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفقرات	مهم جداً	مهم	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	غير مهم
قائمة المركز المالي					
١- الإفصاح عن اسم الشركة وتاريخ صدور الميزانية					
٢- الإفصاح عن مستوى الدقة في عرض الأرقام في القوائم المالية					
٣- إظهار الأرقام المقارنة					
٤- تحديد تاريخ الميزانية أو الفترة التي تغطيها القوائم المالية					
٥- تصنيف الموجودات والمطلوبات إلى متداولة وغير متداولة					
٦- عرض النقدية في الصندوق ولدى البنوك					
٧- عرض الذمم المدينة ومخصصاتها					
٨- عرض الموجودات طويلة الأجل ومخصصات اهتلاكها					
٩- عرض المخزون بتفاصيله					
١٠- عرض الإستثمارات طويلة الأجل في شركات أخرى					
١١- عرض القروض والذمم الدائنة البنكية المضمونة منها منفصلة عن غير المضمونة					
١٢- الإفصاح عن المصروفات المستحقة والضرائب المستحقة					
١٣- عرض رأس المال ومكوناته					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الدخل	مهم جداً	مهم	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	غير مهم
١٤- عرض المبيعات الصافية					
١٥- عرض نتائج الأنشطة التشغيلية					
١٦- عرض تكاليف التمويل					
١٧- بيان صافي الربح أو الخسارة للفترة					
١٨- عرض مبلغ ربح السهم المتحقق في الفترة التي تغطيها القوائم المالية					
١٩- عرض الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين					
٢٠- عرض المخصصات والإحتياطيات والرسوم الإضافية الأخرى					
٢١- عرض حصة الأقلية من صافي الربح في قائمة الدخل الموحدة					

قائمة التدفقات النقدية	مهم جداً	مهم	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	غير مهم
٢٢- الإفصاح عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للنشاطات التشغيلية					
٢٣- الإفصاح عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للنشاطات الاستثمارية					
٢٤- الإفصاح عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للنشاطات التمويلية					
٢٥- عرض صافي الزيادة أو النقص في النقدية					
٢٦- عرض النقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية ونهاية الفترة					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحظات على الحسابات	مهم جداً	مه م	متوس ط الأهم ية	قليل الأهم ية	غير مهم
٢٧- الإفصاح عن نوع المنشأة وطبيعة عملها					
٢٨- الإفصاح عن أساس(أسس) القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية					
٢٩- الإفصاح عن أي تغيير يحدث في السياسات المحاسبية مع بيان سبب هذا التغيير					
٣٠- الإفصاح عن سياسة التقييم (التكلفة التاريخية أو التكلفة الإستبدالية أو القيمة العادلة أو القيمة القابلة للتحقق)					
٣١- الإفصاح عن سياسة الإعتراف بالإيراد (واقعة البيع أم واقعة الإنتاج)					
٣٢- الإفصاح عن سياسة الاهتلاك المتبعة					
٣٣- الإفصاح عن مخالفة الفرضيات والمبادئ المحاسبية					
٣٤- الإفصاح عن القيود على النقدية					
٣٥- الإفصاح عن الأوراق المالية وقيمتها السوقية وخصمها لدى المصارف					
٣٦- الإفصاح عن المخزون من حيث طرق تسعيره ودرجة بيعيته ومدى تعرضه للتلف وعمره والتقادم					
٣٧- الإفصاح عن عقود المنشأة مع الموردين التي تلتزم بموجبها بشراء البضائع منهم في المدى الطويل					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٨- الإفصاح عن إحتياطيات رأس المال والاحتياطيات الأخرى

٣٩- الإفصاح عن الحصة في الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة في الأرباح والخسائر التي يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية

٤٠- الإفصاح عن مدى استقرار أرباح المنشأة وكيفية إدارة الأرباح

٤١- الإفصاح عن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

٤٢- الإفصاح عن البنود غير العادية في قائمة الدخل

٤٣- الإفصاح عن البنود غير العادية في قائمة التدفقات النقدية

٤٤- الإفصاح عن الاستثمارات في الشركات الأخرى ومدى العلاقات والارتباطات مع تلك الشركات

٤٥- الإفصاح عن مبالغ التسهيلات الائتمانية غير المسحوبة مع بيان أية قيود على استخدام هذه التسهيلات

بنود أخرى يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية غير واردة في البنود المذكورة آنفاً، اذكرها.

.....

.....

.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Relative Importance for Accounting Disclosure Provisions in Banking Loan Resolutions.

Prepared by:

Mohammad Rafeeq Athamneh

Supervised By:

Dr.Mohammad Majeed Saleem

Abstract

This study seeks to identify the Accounting Disclosure actuality in the financial statements for the acts establishments purposing to loan from the commercial banks working at Jordan, from the importance of those provisions and the range of its fitting to the loan resolutions in view of the decision-makers of the banking loans.

The study aimed at achieving Identifying the relative importance of the stated provisions in the Balance-Sheet, Income statement, Cash Flow statement and the notes on accounts from the view points of the decision-makers of the banking loans.

For fulfilling these objectives, the researcher prepared the questionnaire constituted from (٤٥) questions including the four statements paragraphs (Balance-Sheet, Income Statement, Cash Flow Statement, and the Notes on Accounts).

The questionnaire has been distributed on the Case Sample constituted from the commercial banks of Jordan, specially the Credit Facilities Departments of those banks, using some deductive statistic standards as the multiple descending analysis for demonstrating the relative importance for the banks which has been stated by the financial statements mentioned in the questionnaire according to the

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

decision-makers of the banking loans, furthermore; other descriptive statistic approaches.

The researcher reached to the study results and hypothesis testing as follows:

١ – The statement provisions related to the Balance-Sheet are considered as important

elements in the banking loan resolutions, the most important provision was the identification of the date of Balance-Sheet or the period which covers it.

٢ - The provisions related the income statements ranging between the important and very important in the banking loans resolutions, and the paragraph of Net Sales representation was the most relative in those paragraphs.

٣ – The paragraphs related to the cash flow paragraphs ranging between the important and very important in the banking loan resolutions and the paragraph "Disclosing the cash payments and received from the operational activities was the most relative between those paragraphs.

٤ – The disclosure provision related to the notes on account ranging between the important and very important and the paragraph of disclosure about the establishment and its work nature was the most relative between those paragraphs.

٥ – There is difference in the relative importance for the disclosed provision in the financial statement from the view points of the decision-makers of the banking loans.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The researcher has reached up to some of recommendations such as the claiming for practical experience of the banking loan staff , as well as for paying the attention on the cash flow statement in both sides : Scientific and Practical .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com